

كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدراس الاميرية
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية
وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بـ مدرستي دارالعلوم والحقوق
كما يعلم من صور المكاتبات التي جرت بشأن ذلك المندرجة في أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثانية)

بالطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ افرنجيه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

به الرجا وثقتي والمصطفى وسيلتي

الكتاب الأول في الاموال

الباب الأول (في أنواع الاموال)

(مادة ١)

المال ما يمكن اختياره لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

(مادة ٢)

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

(مادة ٣)

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس القائمين في أرض مملوكة أو موقوفة

(مادة ٤)

الحقوق التي بها يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الأول - حق ملك رقبه العين ومنفعتها

الثاني - حق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبه

الثالث - حق الشرب والمسيل والمرور والتعلي ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان للمالكها حق التصرف فيها عيناً ومنفعة ومنها الاراضى العشرية فتباع وتؤجر وتعار وتؤهب وتوقف وترهن وتورث

(مادة ٦)

أراضى مصر خراجية مملوكة فى الاصل لأربابها وما آل منها الى بيت المال بسبب موت ملاكها مثلاً بلا وارث فرقبت مملوكة لبيت المال وللإمام أن يجعل منفعتها الى المزارعين فى قطير اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضى الاميرية التى يبيعها ولى الامر بمسوق يبيعها ويملك رقبتهما للشترين متى تحققت المصلحة فى بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لشترها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفاً أهلياً أو على جهة بر لا تنقطع لانتكاف رقبتهما ولا تملك قلاباً ولا تؤهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف منفعتها وغلتها الى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافى^(١) وغيرهما من المحلات المعدة لحفظ الحدود والثغور لا تملك لأحد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التى ليست بملك لمعين لا يجوز لأحد أن يختص بها ولأن يمنع غيرهم من الاستفاد بها بل تبقى لمنفعة العامة

الباب الثانى

(فى الملكية)

(مادة ١١)

الملك التام من شأنه أن تصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه عيناً ومنفعة واستغلالاً فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وأثمارها وتاجها ويتصرف فى عينها بجميع التصرفات الجائرة

(١) بالمسز رءا الفية كمع أدناه من الشط والموضع مرأاً ويضم اه قاموس
(تنبيهه) هذه الهامشة وسائر الهوامش الا تية موجودة فى نسخة المؤلف

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك وله استغلالها ويبيعها مشاعاً حيث كانت معاومة القدر بغير إذن الشريك

الباب الثالث

(في ملك المنفعة وحق الانتفاع)

(مادة ١٣)

الانتفاع الجائر هو حق المنتفع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

(مادة ١٥)

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون تملك المنفعة قاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معا

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها إن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنبائه

ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال الجهة بر لا تنقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته لورثة الموصي كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنعفتها لشخص آخر كلاهما أجنبيان من المتبرع ولا يجوز^(١) استثناء منفعة العين من الوصية بربقتها لشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) يستفاد حكم مدم صحة الاستثناء المذكور من الدرر المختار من أو سط فصل فيما يدخل في البيع فيما وما لا يدخل غمرة ٤٠ وغمرة ٤١ ويستفاد حكم صدر هذه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المستفيع ولما يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصى والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بهامدة حياته ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولأوصى بثمرة وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وان قيدت بجهة الانتفاع بالغلة والثمره الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترده الغلة والثمره الى من له الرقبة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وثمره البستان

(مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالمكيلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع التقود الموقوفة لذلك ويعطى غاؤها للوقوف عليه

(مادة ٢٢)

للمنتفع أن يستملك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستئجارها عنها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلك قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديده لكونها قرضا

(مادة ٢٣)

اذا مات المستفيع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردها لصاحبها فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

الباب الرابع (في حق السكنى)

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها بمدة حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذي جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

من استحق بقصد وصية سكنى دار فان كانت رقبه الدار يخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بعياله وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوفا فيها على الابدأ ويسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى الى ورثة الموصى (١) فان لم يخرج رقبه الدار من الثلث فلموصى له أن يسكن في مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهايأة بحسب الزمان صح والاول أعدل

(مادة ٢٦)

اذا تعدد المستحقون في سكنى دار موقوفة عليهم سكنها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تغلق عليها لاجاز للرجال المستحقين أن يسكنوا وزوجاتهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن معهن فان سكنت الدار صغيرة لا توجد بها أماكن كافية للسكنى فلا يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسايتهم أو من النساء دون رجالهن

(مادة ٢٧)

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فعمارتها على من له حق السكنى من ماله ويكون ما ينيه من ماله ملكا له ولورثته من بعده وان امتنع من تعميدها فلقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة ويعمرها بأجرها وبعد مضي المدة يردّها للصاحب السكنى

فصل

(فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان)

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المنتفع بها صيانة لها

(مادة ٢٩)

لمالك المنفعة دون العين بقصد تبرع أو اجارة أن يتصرف في العين المنتفع بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد فان كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفى مثله أو مادونه وليس له أن يتجاوز الى ما فوقه

(١) يستعاد حكم فرائطها من أوائل الباب السابع في الوصية بالسكنى الى من الهندية غرة ١٣٩

(مادة ٣٠)

لا يجوز للمالك المتفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التي لمحق سكاها ولا أن يرهنها وانما يجوز له اعارتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لمؤنة العين المتفع بها وحفظها تلزم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها الشخص ورقيتها الشخص آخر فإن كان يوجد بالأرض شيء يستغل يكون عشرها أو نراجها وما يلزم من المصاريف لسقيها وإصلاحها على صاحب المنفعة وإن لم يكن لها شيء يستغل فنفعها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المتفع بها أو هلكت بدون تعدى المتفع أو تقصيره في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المتفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها للمالكها مع إمكان الردفها هلكت فعليه ضمان قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك (١)

فصل

(في انتهاء حق الانتفاع)

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المتفع وبانقضاء المدة المعينة له إن كان له مدة وبهلاك العين المتفع بها

(مادة ٣٦)

إذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المتفع في أثناءها وكانت الأرض مشغولة بزراعة والزرع يقل لم يدركه يترك الزرع له في الصورة الأولى ولورثته في الصورة الثانية إلى حين إدراكه وحصاده بأجر المثل إلا أن كان المتفع مستأجراً فإنه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسعى إلى حين إدراكه وحصاده

(١) يستعاد حكمها من أواخر الباب السابع في استرداد العارية المخ من الهدية عمدة ٣٥٢

الباب الخامس (في حق سوق الارتفاق)

الفصل الاول (في الشرب)

(مادة ٣٧)

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نوبة الاتفاع بالماء سقيا للارض أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة المعتلة التي ليست مملوكة لاحد مباحة لكل أحد حق في أن يسقي منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جداول يسقي أرضه ما لم يكن ذلك مضرا بالعامة

(مادة ٤٠)

الترع والجاري المملوكة ملكا عاما أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقي دوابه منها الا اذا خيف تخريبها لكثيرتها وليس لاحد من غير الشركاء أن يسقي أرضه منها الا بادن أصحابها وليس لاحد من الشركاء أن يشق منها برجاء أو ينصب عليها آلة تجارية أو تابوتابلارض بقية الشركاء الا آلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطوله ولا يضرب نهر وماء

(مادة ٤١)

الماء المحرز في الاواني كالخياض والصهاريج المملوكة لاحد في الاتفاع به الا بادن صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله لسقي أرضه فله الاتفاع عما فيها كيف شاء وليس لغيره أن يسقي أرضه منها الا بادن المنشئ وللغير أن يشرب منها ويسقي دابته

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الاراضى المقتضى رها مع مراعاة عدم الضرر بالعامة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الارض التي تسقى بالآلات أو الترغ أن يجبر أصحاب الاراضى التي دونه على
تصريف مياهها في أراضهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لرب الارض أن يمنعه عن اجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا فتحملة أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فاتفق زرعه فلا ضمان
عليه وان سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالاتفاق به ولا يباع الانبعا للارض كحق المسيل ولا يوجب ولا يؤثر

الفصل الثانى

(فى حق المرور والجبرى والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبق على قدمه فى حق المرور والجبرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فان كان
كذلك فلا اعتباره ويزال ان كان فيه ضررين
فان كان لدار مسيل قذرى الطريق العام وكان مضرا بالعامه يرفع ضرره ولو كان قديما
ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنعه من المرور منها وله أن
يقود دوابه وعربه إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن اباحتها ولا يلزم بالاذن والرضا فان لم يكن لأحد حق المرور في عرصة أخرى ومضى
فيها مدة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لصاحب العرصة أن يمنعه من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سباق ما مجار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كان لأحد مجرى أو سياق ماء في دار آخر حصل به خلل تسبب عنه الجار ضرر فللجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره وإصلاحه أو عدم الإجراء فيه وإذا أراد صاحبه إصلاحه فغنه الجار من الدخول في داره يختار صاحب الدار بين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بحاله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسبل قدر في الطريق الخاص وكان مضراً بأهله يرفع ضرره ولو كان قديماً ولا يعتبر قدمه

(مادة ٥٥)

لا يجوز لأحد أن يجري مسبل محله المحدث إلى دار آخر بدون إذنه إن لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لأحد أحداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان يضر بالعامة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز إلا بإذن أهله سواء أضر بهم أم لا

الفصل الثالث

(في حقوق المعاملات الجوارية)

(مادة ٥٧)

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فعلى حائظه وبني ما يريده ما لم يكن تصرفه مضراً بالجار ضرراً فاحشاً

(مادة ٥٨)

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفاً مضراً إلا بإذن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الفاحش ما يكون سبباً له من البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الأصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الحوائج الأصلية فليس بضرر فاحش

(مادة ٦٠)

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديماً أو حادثاً

(مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجارية تضرر فاحشا فلا يسوغ لاحد احداث بناء يسد به شبالك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فللجار أن يكافه رفع البناء دفعا للضرر عنه

(مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء تضرر فاحشا فلا يسوغ لاحداث شبالك أو بناء يجعل فيه شبكا كاللتظر مطلقا على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشبالك أو ببناء ساتر فان كان الشبالك المحدث مرتفعا فوق قامة الانسان فليس للجار طلب سده

(مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار تصرف فيها تصرفا مشروعا فأحدث غيره بجواره بناء مجددا فليس للحدث أن يتضرر من شبالك الدار القديمة ولو كانت مطله على مقر نسائه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

(مادة ٦٤)

اذا كان لاحد علو ولا تخرسفل فاصحاب العلو حتى القراقي السفلى والسقف ملك لصاحب السفلى واصحاب العلو حتى الانتفاع بسطحه انتفاعا معتادا ولصاحب السفلى حتى في العلو يسترد من الشمس ويقيه من المطر

(مادة ٦٥)

اذا كان باب السفلى والعلو واحدا فلكل من صاحبيه ما استعمله مشتركا فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخروجا

(مادة ٦٦)

اذا هدم صاحب السفلى سفله تعديا يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

(مادة ٦٧)

اذا انهدم السفلى بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فان امتنع صاحب السفلى من تعميره وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضي فله الرجوع على صاحب السفلى بما أنفقته على العمارة بالغاما بلغ قدره

وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقيمة البناء وتقدير القيمة بعرفة أبواب الخيرة زمن البناء لازم الرجوع

ولصاحب العلو أن يمنع في الحاليتين صاحب السفلى من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضي ويستخلص حقه من أجرته

(مادة ٦٨)

لا يجوز لذى العلو أن يبنى في علوه بناءً جديداً ولا أن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب السفل
الا إذا علم أنه لا يضر بالسفل فله ذلك بغير إذن صاحب السفل

(مادة ٦٩)

لا يجوز للجائر أن يجبر جاره على إقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من
حائطه أو من الأرض القائم عليها الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعلية أو زيادة في البناء
عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضرًا بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما يشريكه بشرط أن لا يتجاوز كل
منهما ما يتعمله الحائط وليس لأحدهما أن يزيد في أخشابيه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد
منهما أن يحول محل أخشابيه التي على الحائط يميناً أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ولو من أعلى
إلى أسفل جاز وإذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابيه بهذا
صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابيه أن لم يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

الفصل الأول

(في العقود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تلك الأعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقاراً أو منقولاً

(مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المبعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوع صحها باتا نافذا لازما سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المبعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يؤجرها قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لا يعا ولا اجارة ان كان منقولا

(مادة ٧٦)

اذا استلم المشتري العين المبعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها اذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

الفصل الثاني

(في الهبة) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٧٧)

الهبة تمليك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

(مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغاً عاقلاً مالكا للعين التي يتبرع بها غير محجور عليه

(مادة ٧٩)

اذا كان المالك أهلاً للتبرع ولم يكن محجوراً عليه بدين أو سفه جازله أن يهب وهو في حال صحته بكل ماله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له الا اذا قبض العين الموهوبة قبضا كاملا في محوز مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

(مادة ٨١)

اذا كان الموهوب مشاعاً يحتمل القسمة فلا تقيد هبته الملك بالقبض الا اذا قسم الواهب

الموهوب وسلمه مفرزا عن غير الموهوب لامتصلا به ولا مشغولا بملكه فان سلمه شائعا للموهوب
له فلا يملكه ولا ينقذ تصرفه فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك

ويكون للواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

(مادة ٨٢)

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهوب له بطلت الهبة

(مادة ٨٣)

اذا مات الموهوب له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لوليّه أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة
ويقبضها عنه

وإذا كان الصبي الموهوب له مميزا فقبوله وقبضه معتبران ولومع وجود أبيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها من الثلث
وتوقفها لو لاحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغيا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا
تحقيقا أو تقديرًا والموصى به قابلا للتمليك بعدموت الموصى

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لا دين عليه ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته الا أن يبرئه غرماءه

(مادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازتها الورثة الاخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

(مادة ٩٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن ومنهما للمسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلالة كوت الموصى له بعد موت الموصى بلاقبول ولأرث ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصى فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الراد اتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما النتيون فيتبع في مواردهم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وترافعوا البنا يحكم بينهم بحكم الاسلام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأسبابها واستحقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة
فإن كانت له حصة مفرزة عن العقار فلا يكون شريكا فيه
والمشاركة في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق
الخاص سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ
فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ فجميع أهل الشفعة يستوي فيه الملاصق والمقابل والأعلى
والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقار الجار منفصلا عن العقار
المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جارا مستحقا للشفعة
فإذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولا قصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقا حكا

(مادة ١٠١)

إذا كان السفل لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جارا ملاصقا
وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لملك فيه أو كان شريكا في خشبة موضوعة
على حائط يعتبر جارا ملاصقا لا شريكا

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لاشفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولو تقاربت الأبواب وانما تكون
الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك

في أرض الحائط المشترك (١) ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد الشركاء
حصته لأحد منهم بحسب المشتري وأحدا منهم في الشفعة وتقسم الحصة المبيعة بينهم

الفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي ثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً ولو غير قابل للقسمة وأن يكون
بيعه صحيحاً نافذاً أو قاسداً انقطع فيه حق الفسخ خالياً عن خيار شرط للبائع وأن يكون
العوض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون داراً أو حائطاً أو أرضاً أو كرماً أو علواً أو سفلاً

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المشفوع به ملكاً للشفيع وقت شراء العقار المشفوع وأن لا يصدر من
الشفيع رضا بالبيع لأصراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة فيما لا تهمية بالأعوض مشروط فيها بأصدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار مملوك يبدل
ليس بحال كالأستاجر شيئاً بدار أو حائط

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصداً بدون الأرض القائم عليها فإذا بيع البناء والشجر تبعاً
للأرض تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في الهنديه من الباب الثاني في مراتب الشفعة في أواخر

(مادة ١١١)

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستحقين لمنفعتها لا يصح بيعهم لها فلاشفعة فيها

(مادة ١١٢)

إذا باع ولي الأمر شيئاً من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الأراضي التي في أيديهم بمسوغ شرعي كوصي اليتيم فيبيعه صحیح تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لاشفعة في الوقف ولأله فإذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلاشفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجرى الشفعة في القسمة فإذا قسمت داراً وأرض مشتركة بين اثنين فلا يصح أن يكون الجار شفعياً فيها

(مادة ١١٥)

لاشفعة فيما يبيع بعبافسة إلا إذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لاشفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فتجب فيه الشفعة للشفيع أن طلبها عند البيع بشروطها

الفصل الثالث

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب مواثبة وطلب إشهاد وتقرير وطلب تملك

(مادة ١١٨)

طلب المواثبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس علمه بالبيع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية بحدود المشتري لآل زوما

(مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وأن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الأول مدة تدرية لا يمكن منه فإن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط وإن أشهد الشفيع في طلب الموائبة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاء ذلك الأشهاد مقام مقام الطالبين

(مادة ١٢٠)

طلب التملك هو طلب الخاصية والمرافعة عند القاضي فإذا أخره الشفيع بعد طلب الموائبة والتقرير شهر أو احداً بلا عذر بطلت شفيعته وإن أخره بعد مقبول فلا تسقط

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلبها أو بلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له القاضي قيمياً يأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له قيمياً فإنه يبقى على شفيعته حتى يبلغ فيأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

(مادة ١٢٢)

انحصم للشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه إليه فانحصم هو المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وارتفاع الشفيع معه فلا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري ومتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشرركين غائباً فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى الحاضر بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفياً شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

الفصل الرابع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٢٥)

لا يثبت المالك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضى أو بأخذ من المشتري بالتراضى

(مادة ١٢٦)

تلك العقار قضاء كان أو رضاه يعتبر شراءً جديداً في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بانه البراءة منهما

(مادة ١٢٧)

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان غنه مؤجلاً على المشتري يأخذه الشفيع بفن حال فان أداءه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أداءه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٢٨)

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى غنه ثم استحق المبيع فان كان أداءه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أداءه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

(مادة ١٢٩)

للشفيع أن ينقص جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجداً فله نقضه

(مادة ١٣٠)

اذا بنى المشتري بناء في الدار أو الارض المشفوعة أو غرس فيها أشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما واذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئاً من ما له بان يرضه أو يصبغه بألوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ به بالثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٣١)

اذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الارض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصة أو الارض بحصتها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصة أو الارض وقيمة البناء أو الشجر وما خص العرصة أو الارض منه يدفعه الشفيع وتكون الانقاص والاخشاب للمشتري

(مادة ١٣٢)

إذا تخيرت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا تعدي أحد عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى
فإن كان بها انقراض أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار والبستان يوم العقد وقيمة الانقراض والخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٣)

إذا تلقى بعض الارض المشفوعة بغرقاً ونحوه سقطت حصة التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط ولا رجوع له بقيمة البناء والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع بما تنقص بالقلع (١)

(مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري إنما إذا تعدد المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فالشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط صحتها وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع إمكانه والقدرة عليه وتأخير طلب المخاصمة شهراً بلا عذر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الآخرين أخذوا العقار المبيع إن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حقه بهما الحكم فلا يسقط ولا يكون لاحد حق فيه

(١) يستفاد حكمهما من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من الهندية غرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور الخ من جامع الفصولين غرة ٢١٢

(مادة ١٣٨)

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشرىكين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها الى ورثته

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلن دورنه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه بيعاً أو اجارة أو طلب من المشتري بيعه له تولية أى يمثله الثمن الاول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

باب

(في التملك بوضع اليد على الاموال المباعة)

(مادة ١٤٧)

الاراضى الموات أى المباعة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحياءها بذن ولى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأنا
فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحدا منهم ما وأحياءها بان زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان المحيى مسلما
والافانخراج

(مادة ١٤٨)

اذا وجدت فى أرض عشيرة أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحوه من الجوامد التى تنطبع بالنار فإنه يكون ملكا للمالك الأرض وعليه الخمس
للحكومة

وان وجدت فى أرض مملوكة لغير معين كاراضى الحكومة تكون كلها للحكومة

(مادة ١٤٩)

من وجدت فى أرض من الاراضى المباعة كالجبال والمفاوز كنز امدقونا وعليه علامة أو نقش
عمله الجاهلية فله أربعة أخماسه وخمسه للحكومة
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو الملك الأرض التى وجدت فيها ان ادعى ملكه والا
فهو لقطعة

(مادة ١٥٠)

الصيد مباح برا وبحرا ويجوز اقتناؤه حرقة

باب

(فى وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واضعا يده على عقار أو غيره ومتصرفا فيه تصرفا للمالك بلا منازع ولاء عارض مدة
١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى الملك بغير الارث من أحد ليس بذى عذر شرعى ان كان منكرا

(مادة ١٥٢)

من كان واضعا يده على عقار متصرفا فيه تصرف المالك بلامنازع مدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف الا لعذر شرعي

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يده من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو وارث أو غير ذلك فان جرت المدة من قبله وبلغت المدة المحددة فقلنت سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى المالك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيداع والاستئجار والاستعارة والاستيلاء تعتبر اقرارا بعدم الملك لمباشرة ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يرض على وضع اليد المدة المحددة فقلنت سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضعا يده على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتسلط بمروءة خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فان كان منكرا للاجارة أو العارية بجميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما تسمع دعوى المالك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعي في المدة المحدودة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحدودة كأن كان المدعى غائبا أو قاصرا أو مجنونا ولاولى لهما ولاوصى فلا مانع من سماع دعوى المالك أو الارث أو الوقف ما لم يحضر الغائب ويبلغ الصبي ويفق المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افاقة مدة تساوي المدة المحدودة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانيا ولو مضت المدة المحدودة ما لم يرض بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحدودة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مرارا

(مادة ١٦٠)

من كان واضعا يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى المالك عليه من كان معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرعاً وغير ذلك وسكت عن دعواه ولولم تمض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضراً يعلم البيع ويرى التصرف كورثه في عدم سماع الدعوى منه

(مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى المالك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكتوا عن دعواه ولولم يمض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع الملك)

(مادة ١٦٢)

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

(مادة ١٦٣)

انما ينزع الملك من يده صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مديوناً ديناً فابتاع عليه شراً يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنهما مسكنه الضروري اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي وبيعاً قضاء اذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالايسر فالايسر بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة أخذ ملكاً لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقرينة لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤت له ثمنه مقدراً بمعرفة من يؤت بقدر التهمة من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مسكن من الوقف غمرة ٥١٩ تنمة ضايق المسجد على الناس ويحتمل أرض لرجل تؤخذ بالقيمة كرهالاه لما ضايق المسجد المحرام أخذوا الصحابة أرضين بكرة وزادوا في المسجد زيلى وهذا من الأكرام الجائز اهـ

(مادة ١٦٦)

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتهم فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق للعامة الا اذا استبدل
ياحسن منه صقعا وأكثرتفعاً وأغزر ريعاً

(مادة ١٦٧)

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يدمن هو منتفع بزراعتها لادخالها في
طريق العامة أو لغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ عنه

في العقود والمدائن والامانات والضمانات

كتاب العقود على العموم

الباب الاول

(في ماهية العقد وشروطه)

(مادة ١٦٨)

العقد هو عبارة عن ارتباط الايجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت
أثره في العقود عليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر

(مادة ١٦٩)

يصح أن يرد العقد على الاعيان منقولة كانت أو عقارا لتقليكها بعوض أو بغير عوض

(مادة ١٧٠)

يصح أن يرد العقد على الاعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها بالاتفاق بمأقراضا ورد بدلها

(مادة ١٧١)

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان للاتفاق بمأبعض اجارة أو بغير عوض اعارة ورد عينها
لصاحبها

(مادة ١٧٢)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على خدمة معينة

(مادة ١٧٣)

يشترط لتحقق كل عقد توفر ثلاثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف اليه ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقدين وكون العقد مفيدا وكون المحل قابلا لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعا

الفصل الاول

(فى أهلية العاقدين)

(مادة ١٧٤)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستثمار والشركة والحوالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقدين مميزا يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورا عليهما (راجع المادة الآتية وما بعدها)

(مادة ١٧٥)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لانعقدها صلا سواء كانت نافعة له أو مضرة أو دائرة بين النفع والضرر والكبير المجنون جنونا عابدا على عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقودها التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا فان كان يميز تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهوام العقل تكون صحيحة نافذة

(مادة ١٧٦)

اذا كان المحجور عليه صبيا مميزا أو كبيرا أو كبيرا ذا عته أو رقيقا اذا عقد عقدا من العقود الدائرة بين النفع والضرر فلا يجرها الولي أو الوصى وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضررا محضا فهى كعصرقات الصبي الغير مميز وعقوده لا تصح أصلا ولو أجازها الولي أو الوصى

(مادة ١٧٧)

المحجور عليه سواء كان صبيا مميزا أو كبيرا ذا عته أو رقيقا اذا عقد عقدا من العقود الدائرة بين النفع والضرر التى لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم الا اذا أجازها الولي أو الوصى أو المولى اجازة معتبرة فان أجازها جاز ونفذت أحكامه وان لم يجزه أو أجازها وكان فيه ضرر كان كان فيه غبن فاحش زيادة أو نقصا فلا يجوز ولا ينفذ أصلا

(مادة ١٧٨)

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشرائه وتوكيله غيره بالبيع والشراء وأجارته واستجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وارتثانه ويجوز إقراره بدين أو عين لمن تقبل شهادته له أوعارية أو ودیعة وحطه من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار وتجوز له المحابة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن له ينة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ١٧٩)

المحجور عليه محجراً قضائياً بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويطلها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقودها الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردها بطلت

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنسكاح والطلاق والاعتاق والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أو وجدته وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الاتفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث كالنكاح

(مادة ١٨٠)

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلاً بالغاً مطلقاً التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له هبة أو صدقة أو وصية

(مادة ١٨١)

يشترط لصحة عقود الضمانات وجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المدائنات أن يكون كل من الضامن والمستودع والمتبرع بوقاء الدين المحال به عليه عاقلاً بالغاً غير محجور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا باشر كل منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الأول ولا ينفذ في الثاني الا اذا أجازه الولي أو الوصي

(مادة ١٨٢)

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالِكها أو وكيله عن مالِكها ان كان عاقلاً بالغاً أو ولياً أو وصياً عليه ان كان صغيراً أو كبيراً مجنوناً أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها

(مادة ١٨٣)

يشترط لزوم عقود المعاوضات الواردة على الأعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للزاعقل البالغ غير المجبور عليه أن يشرأى عقد كان يتفقه أو يوكل به غيره
فمن يشرأى من العقود بنفسه لنفسه فهو المزموم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق
والاحكام

(مادة ١٨٥)

من يشرأى بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو إعارة أو إيداع أو رهن أو قرض
فإن كان وكيلاً من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد
لموكله أو لنفسه

وإن كان وكيلاً من جهة طالب التملك فإن أضاف العقد إلى نفسه يقع العقد له للموكل وإن
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض إذا بلغ على سبيل
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من يشرأى بالتوكيل عن غيره عقداً من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والإجارة
والصلح عن أقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد إلى نفسه أو إلى الموكل

(مادة ١٨٧)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية إلى نفسه تعود حقوق العقد كلها إليه فإن كان لبيع
أو إجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة
بالثمن والأجرة أو بدل الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصلح عنه يكون للمشتري
أو المستأجر أو المدعى عليه المصلح الرجوع عليه بالثمن أو الأجرة أو بدل الصلح

وإن كان وكيلاً بشراء شيء أو استئجاره أو المصالحة عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبذل ما صلح عنه
فإن أضاف العقد إلى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للموكل ولا عليه بما يترتب
على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الاب المستور حاله إذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع أو إجارة

وكان تصرفه بمثل القيمة أو ييسر الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من جنسه أو عتبه

(مادة ١٨٩)

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلاً الا اذا كان يضعف القيمة سواء كان المبيع عقاراً أو منقولاً فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقة

(مادة ١٩٠)

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو ييسر الغبن جائز لزم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغبن فاحش لا يصح تصرفه أصلاً ولا اجازته

الفصل الثانى

(فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ١٩١)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكراه ولا اجبار

(مادة ١٩٢)

الاکراه نوعان ملجئ وغير ملجئ

فالاکراه الملجئ بعدم الرضا ويقصد الاختيار ويكون بالتهديد بتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس أو عضو أو بتلاف كل المال والاکراه الغير الملجئ بعدم الرضا أيضاً لكنه لا يقصد الاختيار ويكون بالتهديد بالحبس والتقييد المديدين وبالضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

(مادة ١٩٣)

الاکراه بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم بعدم الرضا أيضاً

(مادة ١٩٤)

يختلف الاکراه باختلاف أحوال الأشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة وشدة وضعفاً

(مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضا أن يكون المكره قادراً على ايقاع ما تهدده وأن يخاف المكره وقوع ما صدرت مديده به في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المكره به أن لم يفعل الامر المكره عليه فإن كان المجبر غير قادر على ايقاع ما تهدده فلا يكون الاكراه معتبراً

(مادة ١٩٦)

إذا عقد المكره العقد في غياب المجبر ولم يرسل المجبر أحداً ليردّه اليه ان لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقده طوعاً بعد

(مادة ١٩٧)

الرضا شرط لصحة العقود التي تحتل الفسخ فتفسد بقوانه وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستئجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها
فنأ كره اكرها معتبراً بأحد نوعي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

(مادة ١٩٨)

لا يصح أيضاً مع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو ماله
فنأ كره اكرها معتبراً لمجئنا أو غير ملجئ على ابراء مديونه أو كفيل مديونه فأبرأه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ١٩٩)

الكنائس والحوالة لا يصحان أيضاً بالاكراه فن كفل عن غيره كرها أو قبل حوالته دين عليه مجبراً
فلا يلزمه شيء مما التزم به قهراً

(مادة ٢٠٠)

لا يصح الاقارب بالاكراه فنأ كره اكرها معتبراً على الاقرار وعلم بدلالة الحال انه ان لم يقر بما
أ كره عليه وقع به المكره ما تهدده به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفاً
من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به
الزوج ذو شوكة على زوجته فنأ كره زوجته بالضرب أو منعها عن اهلها التهب له مهرها
فوهبته له وهي خاتمة فلا تصح الهبة ولا تبرأ ذمتها من المهر

(مادة ٢٠١)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والعناق ونحوها
لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به

فإن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المعتق كرها بقيمة معتقه على من أكرهه إذا أعتقه لغير الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

(مادة ٢٠٢)

من أكره على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الإكراه ولا يسطل حق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

(مادة ٢٠٣)

عقد المكره يتعقد فاسداً لا باطلاً فيقبل الإجازة فإن أبازه المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة يتقلب صحيحاً

(مادة ٢٠٤)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على إجازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد الملك بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع ملك المشتري المبيع بقيضه ملكاً فاسداً ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرهاً للخيار إن شاء ضمن المكره على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفاً لا يحتمل النقص

(مادة ٢٠٥)

للبيع المكره ولوارثه من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي تحتل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها وإن تداولتها الأيدي فإن هلكت العين في يد المشتري ضمن قيمتها وللبيع الخيار إن شاء ضمنه وإن شاء ضمن المجهر فإن ضمن المجهر فله الرجوع بما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده بلا تعذره فلا ضمان عليه وكذا الاضمان على البائع المكره إن قبض الثمن مكرهاً وهلك في يده بلا تعذره

الفصل الثالث

(في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود)

(مادة ٢٠٦)

الغبن الناحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تغير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تغير إذا كان المغبون غيباً فاحشاً صغيراً أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الناحش مال وقف

(مادة ٢٠٧)

إذا وقع غلط في محل العقد وكان المعتقد عليه مسمى ومشارا اليه فإن اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لا تعدامه وان اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه وينعقد لو حوده ويخير العاقد لفوات الوصف ان شاء أمضى العقد وان شاء نقضه
 فإذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فإذا هو زجاج بطل البيع ولو بيع هذا الفص ليلا على أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح البيع والمشتري بالخيار بين امضائه وفسخه

الفصل الرابع

(في محل العقد وفائده وقصد شرعيته)

(مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن يكون محل العقد مالا عينيا كان أو دينيا أو منفعة أو عملا

(مادة ٢٠٩)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من البديلين معينا تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقدار ان كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنتفي به الجهالة الفاحشة ولا يكتفى بذكر الجنس عن القدر والوصف

(مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء المعدوم الذي سيوجد في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصده م قصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

(مادة ٢١٢)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلتزم بها غيرهما ولا يجوز فسخ العقود اللازمة الا بتراضيهما في الاحوال التي يجوز فيها فسخها

(مادة ٢١٣)

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الاعيان المالية اذا وقع مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

(مادة ٢١٤)

عقد المعاوضة من الجانبين اذا وقع على منافع الاعيان المالية مستوفيا شرائط الصحة والنقاذ يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة لصاحب العين

(مادة ٢١٥)

عقد التبذير بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صححها ولا يلزم المتبرع حكمه بالتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضاتاما ومثله عقد الهبة بشرط العوض فانه لا يتم الا قبض العوضين

(مادة ٢١٦)

اذا انعقد العقد موقوفا غير نافذ بأن كان العاقد فضوليا تصرف في ملك غيره بلاذنه أو كان العاقد صبيًا مميزًا فلا يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٢١٧)

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتا ووصفا والمراد بمشروعيته ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادرا من أهله مضافا الى محل قابل لحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقررا بشرط من الشروط المفسدة للعقد

(مادة ٢١٨)

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صححها باعتبار أصله لا خال في ركنه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولا جهالة فاحشة أو يكون العقد خاليا عن الفائدة أو يكون مقررا بشرط من الشروط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه الا قبضه برضا صاحبه

(مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعاً لأصلاً ولا وصفاً أي ما كان في ركنه أو في محله خلل بأن كان الإيجاب والقبول صادرين من من ليس أهلاً للعقد أو كان المحل غير قابل للحكم العقد وهو لا ينعقد أصلاً ولا يفيد الملاك في الأعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٢٢٠)

العبرة في العود للقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني

الباب الثاني

(في العقود التي يصح إقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح إقترانها وتعليقها به)
(وفي العقود التي يصح إضافتها إلى المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الأول

(في ماهية الشرط والتعليق)

(مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)

والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع إقتران بداية من أدوات الشرط

(مادة ٢٢٢)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة إلى وقت مستقبل وهذا يقع حكمه في الحال

(مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقاً بشرط غير كائن أو بمحاذنة مستقبلية

والمعلق يتأخر انعقاده سبباً إلى وجود الشرط فعند وجوده ينعقد سبباً مفضياً إلى حكمه (٢)

(١) الذي في تعريفات السيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون له راجع ماهيته ولا يكون مؤثراً في وجوده وقيل الشرط ما يوقف وجود الحكم عليه

وفي الشرح عبارة عما يضاف الحكم إليه وجوداً وعند وجوده لا وجوباً

(٢) استفاد حكم المعاق والمصانف الآتي من كتاب الأيمان من الأشباه للعموي نخبة ٣٧٣ مطبعة اسلامبول

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوما على خطر الوجود للاحققا ولا مستحيلا

(مادة ٢٢٥)

العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال اذا كان لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العقد المضاف هو ما كان مضافا الى وقت مستقبل والمضاف يتعقد سببا في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه الى حوال الوقت المضاف اليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمه ويؤكده موجه جائز معتبر فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولوازمه ولا يلائم أو كدموجه ولا يجري به العرف وكان به نفع لاحد العاقلين ولا دمي غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا نفع فيه لاحد العاقلين ولا دمي غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقرونا به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والايجار والاستجار والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا تلحقه به بل تفسد اذا اقترنت أو علقت به

ومثل ذلك ايازة هذه العقود فانها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به

(مادة ٢٣٠)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالشكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والخروج على الصبي من التجارة فإنه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلقه به وكذلك الرهن والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقها بالشرط

(مادة ٢٣١)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعناق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يحلف بها كتحصيل وصلة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقها بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٢٣٢)

الحالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانها بالشرط الفاسد ويلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تعليقه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف والعارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

(مادة ٢٣٤)

كل ما كان غليظاً في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والابراء عن الدين

الباب الثالث

(في أنواع الخيارات)

الفصل الاول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو أمضائه في مدة ثلاثة أيام لاً كثر في العقود كلها الا في الوقف والكفالة والاحتال بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث ومعتبر مدة الخيار من وقت العقد لو كان الشرط فيه فالو بعده فن وقت الشرط

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والاجارة والمساقاة والمزارعة وقسمة القيمات المقتدة والمختلفة جنساً والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة الابراء والوقف والاتالة والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطائين الاولين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدین أو لاحدهما دون الآخر أو لاجنبی

(مادة ٢٣٩)

اذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدین فلا يخرج البدلان عن ملكهما

وان جعل خيار الشرط لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

ينفسخ العقد المشروط بفسخه بالخيار اذا فسخته من له الخيار قولاً أو فعلاً في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في النسخ القولى لا الفعلی

والمراد بالفسخ القولی أو الفعلی كل قول أو فعل يصدر عن له الخيار دالاً على فسخ العقد

(مادة ٢٤١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم اذا أجاز من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولولم يعلم الآخر

والاجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضامن له الخيار يلزم العقد

(مادة ٢٤٢)

اذا كان الخيار مشروطاً بالكل من العاقلين فأجازته أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فان كان أحدهما قد فسخته فليس للآخر اجازته وان أجازته فلا تعتبر الاجازة سواء سبقه الفسخ أو الاجازة أو ووقعا معاً أو فعل ما يدل على رضامن له الخيار يلزم العقد

(مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بعضى مدة الخيار بدون فسخ ولا اجازة للعقد عن شرط له الخيار

(مادة ٢٤٤)

يلزم العقد أيضاً بعوت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخته أو اجازته ولا يحل فسخه وإنه

فان كان الخيار للمتبايعين معاً ومات أحدهما لم يلزم الآخر من جهته ويبقى الحى على خياره الى انتهاء المدة

الفصل الثانى

(فى خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية ثبت من غير شرط فى أربعة مواضع وهى الشراء للاعيان التى يلزم تعيينها ولا تثبت ديناً فى الذمة والاجازة وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شئ بعينه ولا ثبت خيار الرؤية فى العقود التى لا تحتتمل الفسخ

(مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم ير من الاعيان التى يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراض مالا مشتركا من القيمات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صالح عن دعوى مال معين على شئ معين لم يره فهو مخير فى هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصص التى أصابته فى القسمة أو بديل الصلح ان شاء قبل وأمضى العقد وان شاء فسخته

ونقض القسمه ولحق الفسخ والرد قبل الرؤية ويعدها مال يوجب ما يطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لأجلها

(مادة ٢٤٧)

خيار الرؤية يطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية ويعدها

فان تصرف تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بالتسليم العين الموهوبة للموهوب له يطل الخيار بعد الرؤية لأجلها

وكذلك يطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار إلى ورثته

(مادة ٢٤٨)

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد

فمن عقد عقداً شراءً أو اجارةً أو أجرى مع شركة قسمه مال مشترك من القيمات أو المثليات المتحدة أو المختلفة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمه بخيار العيب اذا وجد في مشربه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمه عيباً قديماً لم يعلم به وقت العقد أو حين القسمه ولم يوجب منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب

فان وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمه

كتاب البيع

الفصل الاول

(في عقد البيع)

(مادة ٢٤٩)

عقد البيع هو تعليق البائع مالاً للشترى بمال يكون ثمناً للبيع

(مادة ٢٥٠)

لا يصح البيع ابتراضى العاقدین أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وتعيين المثلث والثمن الا اذا كان لا يحتاج معه إلى التسليم والتسلم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٢٥١)

ينعقد البيع بإيجاب وقبول أي بكل لفظين متبيين عن معنى التملك والتكليف

(مادة ٢٥٢)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطأ بايصح أنه قادم بهما تحريرا أو مكتابة (١)
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب إلى رجل اشترت عبدك
هذا بكذا فكتب إليه رب العبد بعتك منك كان بيعا وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة
للآخر من

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتساول والتعاطى ولومن أحدا الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير
معلوم ما لم يصح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع بائنا منجزا وأن يكون بشرط الخيار
ويجوز أن يكون خيارا للشرط للبائع أو للشترى أو لهما معا

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده كدعوى
وبالشرط الذي جرى به عرف البلدة وعاداتها ويعتبر الشرط
ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه نفع لأحد العاقلين ولا لأدنى غيرهما ويلغو الشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده كدعوى ولا جرى
به العرف وفيه نفع لأحد العاقلين أو لأدنى غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثه مستقبله ولا يصح إضاقة إلى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالمجل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كجرة كيل ووزن مبيع إذا بيع بهما على البائع

(١) كذا يفهم من الهندية من الثاني في البيوع من الظهيرية

وكذا أجرة دلال إذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة تقبده ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة السندات والنجح تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العقادين)

(مادة ٢٦٠)

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العقادين أهلاً للعقد (أي عاقلًا مميزًا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

(مادة ٢٦١)

يشترط لنفاذ البيع أن يكون البائع مالكًا لمبيعته أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير

(مادة ٢٦٢)

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشر من غير إكراه ولا إجبار

(مادة ٢٦٣)

إيحاء الآخر خلققة أي إشارته المعروفة كالبيان باللسان فإذا باع الآخر شيئاً بإشارته المعروفة صح بيعه وشرائه وإشارته معتبرة وإن كان قادرًا على الكتابة وكتبه كإشارته

(مادة ٢٦٤)

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على إجازة بقية الورثة ولو كان بمن المثل فإن أجازوه جاز وإن لم يجزوه بطل

(مادة ٢٦٥)

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بمن المثل أو يغبن يستزول أو بعد الغبن اليسير بحماية عند عدم استغراق الدين (١)

(مادة ٢٦٦)

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث يغبن فالحش نقصافي الثمن فهو بحماية تعتبر من ثلث ماله فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي به لزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها

(١) راجع تنقيح المحامدي من أقرار المريض

بان زادت عليه بخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا كمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المريض لاجني شيئاً من ماله بمحابة فاحشة أو يسيرة وكان مدينوناً بدين مستغرق لماله فلا تصح المحابة سواء أجازته الورثة أم لم يجيزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة والافسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولأن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي أقامه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير والكبير المحق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغير يسير لا فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي لولده فيما يأخذ الثمن من الأب ثم يسلمه إليه ليحفظه لولده وإن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضاءه على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلا يشتري هذا الوصي من القاضي أو باع جاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولأن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بضعف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

(١) دليله في تنقيح الأحكام به من باب إقرار المريض فتعتبر المحابة ولو يسيرة مع استغراق الدين من عمرة ٦٧

باب

(في شروط البيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية البيع)

الفصل الأول

(في شروط البيع وأوصافه)

(مادة ٢٧٢)

يشترط أن يكون البيع موجوداً وأن يكون الماتقوماً مقدوراً للتسليم وأن يكون معلوماً عند المشتري علماً نافياً للجهالة الفاحشة

(مادة ٢٧٣)

إذا لم يكن البيع معلوماً عند المشتري بأن كان غائباً فإنه يعلم ببيان أحواله وأوصافه المميزة له عن غيره

وإن كان البيع حاضراً في المجلس تكفي الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

(مادة ٢٧٤)

البيع يعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسلمه بعينه

(مادة ٢٧٥)

يصح البيع والشراء للمال بغير العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى البيع أو إلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاماً ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحاً

(مادة ٢٧٦)

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري البيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه علماً وقت الشراء أنه هو، فيه السابق (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الأصل ورضاه

(مادة ٢٧٧)

من اشترى شيئاً وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرد ما لا إذا وجد متغيراً عن الحالة التي رآه عليها

وتكفي رؤية ما يدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سقوط خياره بعده

(١) يستفاد حكمه من البرور المختار من أو خراب خيار الرؤية من مرة ٩٦

(مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئاً ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع وردّه ولو كان قدرضى به قولاً قبل رؤيته

(مادة ٢٧٩)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وردّ البيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة ما لم يصدر منه ما يبطله قولاً أو فعلاً أو يتعيب البيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

(مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعشى وبعه لنفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد جسه وذوقه وشمه أو بعد نظره وكيله في الشراء أو وكيله بالقبض اذا قبضه ناظر اليه

(مادة ٢٨١)

الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفي رؤية الانموذج منها فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشاراه على مقتضاء يكون مخبراً بين قبوله بالثنى المسمى أو ردّه بفسخ البيع

(مادة ٢٨٢)

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع داراً أو خاناً رؤية كل حجرة أو فاعقة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفي برؤية واحدة منها

(مادة ٢٨٣)

اذا بيعت جلة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفي برؤية بعضها

(مادة ٢٨٤)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لكان يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثنى المسمى لها وبين فسخ البيع وردّها جميعاً وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٢٨٥)

اذا انصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه انصرفاً لا يحقل الفسخ أو يوجب حقاً

للغير بأن باعه بعام مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلاك في يده أو استهلاكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب التمن إذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته (مادة ٢٨٦)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته وله استرداد الثمن الذي تقدمه إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية (مادة ٢٨٧)

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فلا خيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الرد يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

الفصل الثاني

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٢٨٨)

يجوز بيع كل ما كان مالا موجوداً متقوماً مملوكاً في نفسه مقدوراً للتسليم

(مادة ٢٨٩)

بيع المعدم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل

(مادة ٢٩٠)

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا

(مادة ٢٩١)

ما تلاحق أفرادُه وتبرز شيئاً نفسياً كالقواكه والأزهار والخضراوات إن كان قد ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيبرز به صفة واحدة

(مادة ٢٩٢)

بيع ما لا بعد مالا أصلاً وما ليس مقدوراً للتسليم وما كان غير محرّز من المباحات ولو في أرض مملوكة للبائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العاود دون السفل الا اذا كان العاود قائماً فالسقط لا يجوز بيعه بل يطل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العاود لصاحب السفل يجوز لصاحب السفل أن يبيع العاود وهو قائم ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللشترى حق القرار حتى لو انهدم العاود كان له أن يبنى على السفل عاوداً آخر مثل الاول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصّة شائعة معلومة من عقارة قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصّة مشاعة في بناء أو شجرة قائم في أرض محتكرة جازاً للشريك وللأجنبي

(مادة ٢٩٧)

ما يترتب على بيعه مشاعاً ضرر للبائع وللشريك فلا يصح بيعه مشاعاً فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن اذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جازاً ولا يجوز للشريك أن يبيع حصّة مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو ان قطعه من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحاً

(مادة ٢٩٨)

ما من ضرر للبائع وللشريك يجوز بيعه مشاعاً فيصح بيع الثمر بعد نجيجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الأرض سواء يبيع ذلك للشريك أو للأجنبي

(مادة ٢٩٩)

بيع المرهون والمستأجر ينعدم موقوفاً على اجازة المرتهن والمستأجر فان أجاز المستأجر البيع أو مضت المدة أو انقضت الاجارة نقض البيع ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفي ما قدمه من الاجرة الغير المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه أو أبرأه المرتهن منه يتم البيع وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للوفير والراهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجارة والراهن

(مادة ٣٠٠)

من باع ملك غيره لا يخر بغير إذنه انعقديعه موقوف على اجازة المالك فان أجازته نفذ والا بطل

(مادة ٣٠١)

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير إذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيرا يحد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا ان كان عرضا موعنا

(مادة ٣٠٢)

اذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير إذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته توكيلا له عنه في البيع ويطلب الفضولي بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرئ وسكوت المالك عند بيع الفضولي ماله بلاذنه لا يكون رضاه بالبيع

(مادة ٣٠٣)

اذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدى للفضولي الثمن غير عالم وقت الاداء أنه فضولي باع ملك غيره بغير إذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا وان كان قد أداه اليه عالما أنه فضولي وهلك الثمن في يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٠٤)

اذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها ليدون اذن مالكها فهلكت في يد المشتري فله المالك أن يضم قيمتها أي ما شاء من الفضولي أو المشتري وأيهما اختار ضمته برئ الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٠٥)

المبيع اما أن يكون مثليا أو قيميا فالمثل ما يوجد له مثل في المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه العدديات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجر أو يوجد لكن يتفاوت في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

(مادة ٣٠٦)

المكيل والموزون الغير النقد والعددى المتقارب يصلح أن يكون مبيعا وأن يكون ثمنا

(مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلان ببيع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدا بيد لانسبة

(مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع خنطة بخنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلا ووزنا

فان تفاضلا بان كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطبيب والردىء فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر رديئا اذا تساوى المكيلان كيلا والموزونان وزنا

ويكفى العلم بساواة البدلين في مجلس العقد فلو تباع مكيلة بمكيل من جنسه وموزون بموزون من جنسه مجاز فتمو علم التساوى في المجلس جاز

(مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمذروعات كيلا ووزنا وعددا وذراعا بشرطه يصح بيعه بجزاها بشرط أن يكون المبيع مبيعا ومشارا اليه

(مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في بيع بعضها ضرر والعديدات جزاها جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدتها

وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعد فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعد قابضا لها حتى تكمال وتوزن وتعد

(مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بيع بعضها ضرر جزاها أو بشرط الذرع والعد وقدمى الثمن بجله جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو رطل ثمنا

لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٣١٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدته أو بيان ثمنها بجله

(مادة ٣١٣)

ما جازيعة منفردا يجوز استثنائه من البيع

(مادة ٣١٤)

كما يصح بيع العقار المحدود بالمترو والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٣١٥)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيميين أو مثلين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك يعين عن كل منها على حدته ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع بأن يعطى أيا أراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٣١٦)

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشيئين في يده فليس له أن يلزمه المعيب الأبرضاء فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

(مادة ٣١٧)

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن هلكا معا بطل العقد

(مادة ٣١٨)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشيئين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده أمانة فإن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فأن الخيار بحاله وإن تعيبا متعاقبا تعين أخذ ما تعيب أولا

(مادة ٣١٩)

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه إلى وارثه ويجبر على تعيين الشيء الذي يريد إعطائه إن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه إن انتقل لوارث المشتري ويطالب بثمنه

الفصل الرابع

(في الثمن)

(مادة ٣٢٠)

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص والقيمة هي ما قومه الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٣٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

(مادة ٣٢٢)

إذا كان الثمن حاضرا يعلم عيادته والاشارة اليه وان كان غائبا يعلم بوصفه ويان قدره

(مادة ٣٢٣)

اذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت ماليتهامع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والافسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الاخر ينقلب العقد صحيحا لارتفاع المفسد قبل تقررته

(مادة ٣٢٤)

اذا بين وصف الثمن في العقد لزمن المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

(مادة ٣٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لافي زمن الايقاء

(مادة ٣٢٦)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل الى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا ويجوز اشتراط تبسيط الثمن الى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بانه ان لم يوف القسط في ميعاده يتجهل كل الثمن

(مادة ٣٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لامن وقت العتد اذا كانت مدة الاجل منكورة لامعينة فالوفيه خيار قد سقط الخيار وللمشتري بثمن مؤجل الى سنة منكورة أجل سنة ثانية مذ تسليم المتع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكورة فالومعينة أو لم يتسع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٣٢٨)

لا يحل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

(مادة ٣٢٩)

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تجهيله يجب فيه الثمن مجعلا ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلا أو مقسطا بأجل معلوم فان كان كذلك يلزم اتباع العرف والمادة الجارية (١)

(١) دليله في الاشباه من القاعدة الساسة العامة محكمة

(مادة ٣٣٠)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا نعم إذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الخوالة لا يكون الا بتفويض من عليه الدين لا لغيره

(مادة ٣٣١)

إذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري أن لم يؤد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشرط فان أتى المشتري الثمن في المدة المعينة لم يلزم البيع وان لم يؤدّه في المدة المعينة أومات في أثناءها قبل أداء الثمن ففسد البيع (١)

باب

(في حكم البيع)

(مادة ٣٣٢)

حكم البيع المتعقد صحيحاً لازماً أن ثبت في الحال ملك للمبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولورثته ان مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائعاً من المدة ولأول أو العقار أو حقاً من حقوقه

(مادة ٣٣٣)

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور

الاول الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً

الثاني الزام البائع بعد قبضه الثمن الحال تسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد ألزم البائع تسليم المبيع قبل قبضه الثمن

الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بينة أو اقرار المتعاقدين أو هلاك في يد البائع أو استهلاكه بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ البيع

الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن

والبيع الصحيح هو البيع الجائر المشروع ذاتاً ووصفاً

(١) هو له أومات أي المشتري في أثناءها الخ هذا على خلاف ما في شرح الدرمن خيار الشرط الا انه في رد المختار ذكر انه بحث لصاحب النهر ونقل عن شرح البيري عن خزائن الأكل بطلان العقد بذلك اه

(مادة ٣٣٤)

إذا انعقد البيع موقفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صيباً عمراً أو وصية كذلك فلا يفيد ملك المبيع للمشتري ولأملك الثمن لصاحب المبيع إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٣٣٥)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى ملك المشتري إلا إذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة

وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع إلى ملك المشتري ولا الثمن إلى ملك البائع إلا إذا أجاز المشتري في المدة إجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كالأول كان الخيار له وحده

(مادة ٣٣٦)

إذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعبه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان به علل المشتري أو به سعل أجنبي أو بآفة مماوية أو به علل المبيع

(مادة ٣٣٧)

إذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه برضا بائعه وإذا تعذر رده ضمنه بمثله لو مثلياً والافقيته يوم قبضه

(مادة ٣٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا ينعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

(مادة ٣٣٩)

البيع الباطل هو ما ورث خلافاً في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما ورث خلافاً في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعاً أصلاً ولا وصفاً والبيع الفاسد ما كان مشروعاً أصلاً ولا وصفاً

باب

(في تسليم المبيع)

الفصل الأول

(في كيفية التسليم ومكاه ووقته)

(مادة ٣٤٠)

التسليم في المبيع هو أن يخلّي البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٣٤١)

القلية قبض حكم وهي تختلف بحسب حال المبيع فإن كان المبيع عقاراً أو حائوت أو نحوهما قلّ قبضه يكون بدفع المفتاح إلى المشتري مع الإذن له بقبضه كما يكون بالقلية بين المبيع والمشتري والإذن له باستلامه أن كان المبيع قرييانه

(مادة ٣٤٢)

إذا كان المبيع أرضاً فتسليمها إلى المشتري يكون بالقلية من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضه بأن تكون قريية منه

فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضاً بمجرد الإذن البائع له بالقبض

(مادة ٣٤٣)

إذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بمجرد إخلاله من يد البائع أو وكيله إلى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالقلية والإذن بالقبض

فإن كان المبيع داخل حائوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحائوت أو الصندوق إلى المشتري مع الإذن له بقبضه

(مادة ٣٤٤)

كيل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الأوعية والجوالت التي هيها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليمها

(مادة ٣٤٥)

إذا كانت العين المباعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو بعقد فاسد فاشترها من المالك ينوب القبض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يصير قابضاً بمجرد العقد الا ان يكون المبيع بحضرة أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم ان يكون المبيع مفراً غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع داراً مشغولة بمتاع للبائع أو أرضاً مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المتاع والأرض من الزرع ويجبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا نقده الثمن

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورأه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذناً من البائع له باقبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أدائه بلا اذن بآئعه فلا يكون قبضه معتبراً والبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري ينقلب القبض معتبراً ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بآئعه أو يبيع قبل قبضه ولو من قبضه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضاً للبائع وان وهب المشتري العین المباعة قبل قبضها أو رهنها قبل قبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجوداً (٣)

(١) يستفاد حكم فقرتيهما من أو آخر فصل فيما يتعلق بالقبض الخ من الأنقروية نمرة ٢٥٥ ونمرة ٢٥٦ من البيوع

(٢) نقلها في تنعيم الحامدية من البيوع وهو خطأ مراد المذهب اهـ

(٣) نقلها في الأنقروية من أو وسط البيوع في الأول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الثانية في أوائل البيوع

الفاسد اهـ

(مادة ٣٥٢)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور (١)

(مادة ٣٥٣)

يجب تسليم المبيع للمشترى عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشترى في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لاخذه ففسد

(مادة ٣٥٤)

إذا بيعت جله من المكيمات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بيعها ضرر أو من العدييات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جله ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المبيعة تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٣٥٥)

إذا بيعت جله من الموزونات أو المذروعات التي في بيعها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جله ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بينه وبين المشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشترى ولأخبار البائع

(مادة ٣٥٦)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بيعها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فللمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه لكل رطل أو ذراع

- (١) يستفاد من مآرق الانقروية والخالية في أوائل البيع الفاسد اهـ
- (٢) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندي من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المختار من كتاب البيوع أيضاً اهـ
- (٣) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المختار من أوائل فصل فيما يدخل في البيع تبعاً بالعزو إلى محمد بن علا عن البصر ونقله في الخالية من أوائل فصل في الشروط المفسدة للبيع اهـ

(مادة ٣٥٧)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً وزائداً كان البيع في صورتين فاسداً

(مادة ٣٥٨)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان آحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٣٥٩)

في الصور التي يخبر فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٣٦٠)

للبائع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالاً ولو كان المبيع شيئاً أو بجزءه أشياء بصفقة واحدة وسمى لكل منها ثمناً فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

(مادة ٣٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع باعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبرائه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٣٦٢)

إذا أحال البائع أحداً على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو بما بقي له منه إن كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع (١)

(مادة ٣٦٣)

إذا أحال المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو بما بقي في ذمته إن كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أواخر فصل فيما يخل في البيع بجا الخس والردور والمختار
نمرة ٤٣ وفي الثانية خلاف في إحدى روايته

(مادة ٣٦٤)

اذا كان الثمن مؤجلا في عقد البيع أو رضى البائع تأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه الى المشتري ولا يطاق البع بالثمن قبل حلول الاجل

(مادة ٣٦٥)

اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

(مادة ٣٦٦)

اذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن ان كان مدفوعا

(مادة ٣٦٧)

اذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا أو بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسدا لزمه ضمان مثله ان كان مثليا أو قيمته ان كان قيميا

(مادة ٣٦٨)

اذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع واتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لو مثليا أو قيمته لو قيميا وان شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

(مادة ٣٦٩)

اذا مات المشتري مفلسا بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبايع اسوة الغرماء ولو وجد متاعه باقيا بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

(مادة ٣٧٠)

اذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبايع أحق بحبسه الى أن يستوفي الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى للبايع حقه من ثمنه فان زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وان نقص ولم يعرف حق البائع يتممه فيكون اسوة الغرماء فيما بقى له

(مادة ٣٧١)

اذا مات البائع مفلسا بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذ ما كان عينه قائمة أو استرداد الثمن ان كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

فصل

(في مصاريق التسليم ولوازم اتمامه)

(مادة ٣٧٢)

المصاريق المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريق الحل

(مادة ٣٧٣)

على البائع مصاريق التسليم كاجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٣٧٤)

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

فصل

(فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

(مادة ٣٧٥)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من متناولات المبيع أو كان متصلا بالارض اتصالا قرارا سواء

كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع تبعا بلا ذكر

(مادة ٣٧٦)

فيدخل في الدار محدودها كل ما كان مبغيا أو مشتافيا أو متصلا بينها اتصالا لا ينقص

عنه ويدخل فيه بستانها الداخل فيها لا الخارج عنها ولو كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها

فيدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من توابعه المتصلة به فلا يدخل في البيع الا اذا جرت عادة البلدة و عرف

أهلها على أن البائع لا يرضى به ولا يمنع عن المشتري

(مادة ٣٧٧)

ويدخل في بيع الارض تبعا بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها البقاء والتأيد سواء كانت صغيرة

أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينتفع بها الا حطبها أو الاشجار المغروسة المعدة

لقلعها من وجه الارض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل

ماليس (١) لقطعه ممتدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(١) قوله وكل ماليس الخ كاصول الرطبة والقصب ونملها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع

(مادة ٣٧٨)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى تابعه التى لا بد له منها ولا تقصد الا لاجله يدخل في البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق في العقد
فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقها دخل في البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق المسيل وان لم ينصر في العقد على بيعها بحقوقها ومرافقها فلا تدخل الطريق الخاص بها ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٣٧٩)

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل في البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق فلا يدخل في بيع الارض بعا الزرع الذى ثبت وله قيمة وانما يدخل الزرع الذى لم يثبت وما ثبت ولا قيمة له

(مادة ٣٨٠)

لا يدخل الثمر في بيع الشجر الا اذا اشتراطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل ما قلعه مدة ونهاية معاومة فهو بمنزلة الثمر

(مادة ٣٨١)

ما كان في حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينتفع بالمبيع الا به فانه يدخل في البيع بلا ذكر فاذا بيعت بقرة حاول لاجل لبنها يدخل فلوها الرضيع في البيع بعا

(مادة ٣٨٢)

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعه المشتري فله أن يفرس في مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعهها فلا تدخل في بيعها الارض الحاملة لها ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما تنهاى اليه عروقها فان قلعهما من وجه الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فماتت منها فهو للمشتري

(مادة ٣٨٣)

وان اشترى شجرة للقلع وكان في قلعهما من الاصل ضرر للبائع يقطعها من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البائع ولو انهم دم في قاعها حائط ضمن القالع ما نشأ من قلعه

(مادة ٣٨٤)

كل ما يدخل في البيع بعا اذا هلك قبل التسليم لا يقابل به شئ من الثمن فلو اشترى دارا فانهم دم بناؤها قبل التسليم خير للمشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شامرك (١)

(١) تملها في هلمش الاقروية من أقول فصل في هلاك المبيع والثمن بفترة ٢٥٦

(مادة ٣٨٥)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك إلى الشارع فالمشتري أن يردّه للبائع إن لم يعلم بذلك وقت البيع^(١)

(مادة ٣٨٦)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والنتاج تكون حقاً للمشتري^(٢)

فصل

(في أداء الثمن)

(مادة ٣٨٧)

يجب على المشتري أن يتقدّم الثمن أولاً في بيع سلعة بنقد إن أحضر البائع السلعة ما لم يكن الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره^(٣)

(مادة ٣٨٨)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو نقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معا

(مادة ٣٨٩)

إذا كان الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم يلزم أداءه عند حلول أجله وإن كان مقسماً على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فإن تأخر المشتري عن أداء قسط لاتصير الاقساط الاخرى حالة الا اذا كان ذلك مشروطاً في العقد

(مادة ٣٩٠)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماؤه محلول الاجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٣٩١)

إذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فإن كان مما له حمل وموثقة صحيح التعيين ويلزم أداءه في المكان المشروط أداءه فيه وإن كان مما لا أجل له ولا موثقة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(١) نفعها في الحياصة من آحر باب ما يدخل في البيع من غير كروم ولا يدخل اه غرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم اه غرة ٣١

(٣) نفعه في الانقروية من أوائل الخيارات آخر غرة ٣٦٤

(مادة ٣٩٢)

لا يجوز بأي وجه كان للمشتري أن يحبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع
بالينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

(مادة ٣٩٣)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالاً ان كان مَجْجَلاً أو عند حلول أجله ان كان مؤجلاً فلا يفسخ البيع
بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

(مادة ٣٩٤)

لا يجوز للقاضي أن يهمل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسراً لا يقدر على الوفاء
فينتظر إلى الميسرة

(مادة ٣٩٥)

اذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية
أو غير ذلك

(مادة ٣٩٦)

اذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير
المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلط على قبضه من المشتري في قبضه منه أو يحيل عليه
غيره الا يأخذه منه أو يوصي به لاحد فانه يصح عليك لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل

(في ضمان المبيع عند الاستحقاق)

(مادة ٣٩٧)

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

(مادة ٣٩٨)

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط (١)

(مادة ٣٩٩)

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بظهور الاستحقاق (٢)

(١) نقلها في الهندية من الحاشية في أو وسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غرة ١٢٨
(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله غرة ١٩٣ وصرح به في جامع القصولين من أو وسط السادس عشر
في الاستحقاق غرة ٢٢٢

(مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكاً للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع^(١)

(مادة ٤٠١)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار إلى حال لو كان غصباً للملك الغاصب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة^(٢)

(مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينة فان ثبت الاستحقاق بإقرار المشتري أو وكيله أو بكتول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك منه ولو كان مؤثره فيتعدي إلى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحدهم^(٣)

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدائه الثمن له بلا الزام القاضي اياه

(مادة ٤٠٤)

اذا أقال البائع بالثمن على المشتري فدفعه إلى المحال ثم استحق المبيع بالبينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لأعلى المحتمل^(٤)

وان كان قد اشترى من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لأعلى الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري^(٥)

(١) نقلها في الدرمن أو آخر الاستحقاق غرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ غرة ١٩٤ وكاف جامع الفصولين من أول السادس عشر والآخر ية من أوسط باب الاستحقاق غرة ١٨٤

(٣) يفهم من الدر أول الاستحقاق

(٤) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الاقروية من باب الاستحقاق في أوائله من أو آخر غرة ١٧٩

(مادة ٤٠٥)

إذا استحق المبيع على المشتري بالينة فله استرداد الثمن بتمامه من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان (١)

(مادة ٤٠٦)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذي اشتراه به المشتري فليس له حق في طلب شيء من البائع زائداً عن الثمن الذي أداه إياه (٢)

فصل

(في حكم البناء والغراس)

(مادة ٤٠٧)

إذا بى المشتري (٣) بناء في المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالينة رجع المشتري على البائع بالثمن وبقية البناء والغراس إن سلهما للبائع وتقوم قيمتهما ما عين غير مقلوعين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن (٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن ودون قيمة البناء والغراس

(مادة ٤٠٨)

انما يرجع المشتري إذا بى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه إليه ولا تبقى له قيمة بعد نقضه كالخوص والطين ونحوهما فلا يرجع للمشتري بقيته على البائع كما أنه لا يرجع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو مرممة شيء في المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

- (١) في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر غرة ٢١٩ عند قوله شري بيتاً إذا سقفت وقبضه ونخب السقف الأعلى إلى آخره ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التخریب فالمستحق بضمته قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن ٥١
- (٢) نقلها في الحيريه من أوائل باب الاستحقاق غرة ٢٣٣
- (٣) نقلها في الدرر من أواخر الاستحقاق غرة ٢٠٠
- (٤) نقلها في رد المحتار من أواخر الاستحقاق عند قول الشارح رجع بالثمن وقيمة البناء على البائع غرة ٢٠٠ وهو قول الامام خلافاً لما هو مثله في جامع الفصولين في السادس عشر غرة ٢١٨ والافقوية غرة ١٨٩
- (٥) يستفاد من الدرر في أواخر الاستحقاق غرة ٢٠١

(مادة ٤٠٩)

إذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائما بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقض بالخيار أن شاء سلمه إلى البائع ورجع عليه بقيمة مبنيا غير منقوض ومغروسا غير مقسوع يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤١٠)

إذا خي المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالما بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه إليه بلا أمر ماله فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلا وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغرض آخره وغرزه البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشتري وغرس أو خي في المبيع ثم استحقه ماله وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

(مادة ٤١١)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي أن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أي سواء كان قيميا أو مئليا لتفرق الصدقة بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضا وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثن المستحق (٣)

(مادة ٤١٢)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي يخبر المشتري أن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثن المستحق وإن لم يحدث عيبا في الباقي يأخذ المشتري بالخيار ويرجع بحصة المستحق كثنوين استحق أحدهما أو كلي أو ورنى استحق بعضه ولا يضر تبعيضه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمه من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غرة ٢١٧

(٢) يستفاد من هذه المادة من الاقروية من أوسط الاستحقاق غرة ١٨٩

(٣) يستفاد من غرة ٢١٢ من حاشية الدرر المختار اهـ

(مادة ٤١٣)

إذا بخر المشتري في المبيع ثم استحق منه جزء شائع ورد المشتري ما بقي منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وإن استحق منه بجزء بعينه فإن كان البناء في ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وإن كان في الجزء الآخر فلا يرجع بقيته (١)

(مادة ٤١٤)

إذا استحق أحد البديلين في المفاضلة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبديل الآخر إن كان قائماً أو بقيته إن كان هالكا لا بقيمة المستحق (٢)

(مادة ٤١٥)

ما يدخل في البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض كان له حصه من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل القبض فإن كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصه له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخبر به بأخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وإن كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصه من الثمن فيرجع بها على البائع

(مادة ٤١٦)

إذا ولدت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبيئة للمستحق يأخذها مع تاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة النتاج

(مادة ٤١٧)

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (٤)

فصل

(في رد المبيع بالعيب القديم)

(مادة ٤١٨)

البيع المطلق أي المجزئ من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضي أن يكون المبيع سالمًا خاليًا من كل عيب

(١) يستفاد من الأنقروية في أواخر الاستحقاق مرة ١٩٠ هـ — (٢) يستفاد حكمهما من الأنقروية من الاستحقاق ثمرة ١٨٢ — (٣) يستفاد حكمهما من أواخر الاستحقاق في رد المختار ثمرة ٢٠٣
(٤) حكمهما في رد المختار من خاتمة في آخر الاستحقاق

(مادة ٤١٩)

ثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه (١)

(مادة ٤٢١)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيباً فاشترى المشتري العيب الذي سماه له فلا خلاف له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

اشترط البائع برأته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وإن لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فلمشتري رده بالحادث لا بالموجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع يعامل مقام متقولا كان أو عقاراً ونظر للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار إن شاء قبله بكل الثمن المسمى وإن شاء رده واسترد الثمن إن كان نقده للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت جلة أشياء صفقة واحدة ونظر ببعض عيب قبل التسليم فالمشتري مخير إن شاء قبلها بالثمن المسمى وإن شاء رده جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده يأخذ السالم (٣)

(١) أخرج الغالب ما لو كانت الآلة يباع مع ان الثبابة تقصص العيب لكنه ليس الغالب عدم الثبابة رد المختار من أقل خيار العيب — (٢) يستفاد من رد المختار في أوائل خيار العيب مرة ٧٣

(٣) يستفاد حكمها وما جدها من رد المختار من أو وسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين وقبض أحدهما الخ مرة ٩٣

(مادة ٤٢٧)

إذا بيعت بجله أشياء صفة واحدة وظهر ببعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر للمشتري أن يرد المبيع منها بحصته من الثمن سالماً وليس له أن يرد بالجميع بدون رضا البائع وإن كان في تفريقها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(مادة ٤٢٨)

إذا كان المبيع كمية معينة من المكيلات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (١)

(مادة ٤٢٩)

إذا وُجد في الحنطة أو الشعير أو غيره ما من الغلال تراباً فإن كان التراب قليلاً بحيث لا يعد عيباً في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشاً وبعده الناس عيباً بخير المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضاً

(مادة ٤٣٠)

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرده بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

(مادة ٤٣١)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(مادة ٤٣٢)

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموقوف بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم معيباً وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

(مادة ٤٣٣)

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كمصغ الثوب المبيع والبناء والغرس في الأرض المبيعة ثم طلع المشتري على عيب قديم في المبيع فإنه يرجع على البائع بنقصان العيب ويمتنع الرد ولوقبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل لأحد قولين وهو الراجح والامس وقيل المحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطاباً للافق بين وعاء وعامين وهو الاظهر والاصح يكفي رد المختار من غرة ٣٥ في أو سط خيال العيب

(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أجز المشتري المبيع ثم وجد به عيبا فله نقض الاجارة ورده بعيبه ولو رهنه ثم وجد به عيبا ليس له نقض الرهن وانما يرده بعد فكه

(مادة ٤٣٦)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينتفع به أصلا يطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان قد دأ إليه

فصل

(في الغبن والتغريب)

(مادة ٤٣٨)

لا رد بغبن فاحش في البيع الا اذا غر أحد المتبايعين الآخر أو غره الدلال

فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فلم يغبون فسحقه

والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بالتغريب الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

اذا مات المغرور والمغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المغرور والمغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسخه (٥)

(١) حكمها وما عدا ذلك في رد المختار في أوسط خيار العيب غمرة ٨١ ٨١

(٢) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمي على جامع الفصولين من آخر الفصل السابع والعشرون ٨١

(٣) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٣٧ ٨١

(٤) هذا ما جرى عليه مصنف التنوير بحثا ورواه في رد المختار من المراجعة وبحث الرمي والمقدمي أنه يورث ٨١

(٥) يستفاد من الاقروية من آخر فصل في الغبن والمخاطة غمرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالقبض فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ما صرف في حاجته لومثليا والرجوع بالثمن (١)

(مادة ٤٤٣)

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرراً واستهلاً أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلاحق له في فسخ البيع ويلزمه جميع الثمن (٢)

باب السلم

(مادة ٤٤٣)

السلم هو شراء ممتن أجل وهو المسلم فيه بئمن عاجل وهو رأس المال

(مادة ٤٤٤)

حكم السلم ثبوت الملك للسلم اليه في الثمن عاجلاً ولرب السلم في المسلم فيه آجلاً

(مادة ٤٤٥)

لا يصح السلم إلا في الأشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها مقدراً ووصفاً للمكيلات والموزونات والمذروعات والعدييات المتقاربة وأما العدييات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عدا الأبعير كطول وغلط ونحو ذلك

(مادة ٤٤٦)

يشترط لصحة السلم أن كان المسلم فيه حنطة أو قطناً أو خبزاً أو شعيراً أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة وقت العقد إلى وقت التسليم فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٤٤٧)

شروط صحة السلم سبعة

الاول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعيراً ونحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعلياً أو مسقواً (٣)

(١) حكمه في الدرمن أو آخر المراجعة والتولية غرة ١٥٩

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار في آخر المراجعة غرة ١٦٠ عند قول المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قولنا شارح بقى ما لو كان قيمياً الخ ذكر ذلك استدلالاً بما قيل في خيار الخيانة في المراجعة بخلافه

(٣) الذي في مختار الصحاح مسقوى أي ما يسقى بالسبح من باب الواو فصل السين غرة ٦٣٠

الثالث بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً

الرابع بيان قدره وزنا وكيلاً وذرعاً وعداً فالكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات تتعين مقاديرها بالعد والوزن والكيل والذرع والعديدات المتقاربة تتعين مقاديرها بالعد والوزن والكيل أيضاً وينبغي فى المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقتها وثقتها وماركب منها وصفتها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله شهر فى السلم

السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيلاً وموزناً وعدد يا غير متفاوت

السابع بيان مكان الايقاع وميله لجل وموئته

(مادة ٤٤٨)

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولوعينا قبل الافتراق

(مادة ٤٤٩)

إذا اشترط الايقاع فى مدينة فكل محللاته اسواء فى الايقاع حتى لو أوفاء فى محله فيها برئ وليس له أن يطالبه فى محله أخرى وان كانت المدينة متسعة بأن بلغت نواحيها فربما يشترط أن يعين للايقاع ناحية منها (٢)

(مادة ٤٥٠)

ما لاجل له ولا موئته لا يشترط فيه بيان مكان الايقاع فيوفيه حيث شاء ولوعين مكانا تعين

(مادة ٤٥١)

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٤٥٢)

لا يجوز للسلم اليه التصرف فى رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف فى السلم فيه قبل استلامه بنحو بيع وشراء (٣)

(مادة ٤٥٣)

يسئل الاجل بموت المسلم اليه لاجموت رب السلم فيؤخذ السلم فيه من تركه المسلم اليه حالاً (٤)

(١) صرح به فى الدررین أوائل السلم غرة ٢٠٤

(٢) حكمها فى الدررین حاشية رد المحتار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكمها فى الدررین أو وسط السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكمها فى الدررین أوائل السلم غرة ٢٠٦

فصل

(في بيع الوفاء)

(مادة ٤٥٤)

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو آذاه الدين الذي له عليه يرده العين المباعة وفاء

(مادة ٤٥٥)

لا يجوز للمشتري وفاء أن يتنفع بالمبيع إلا بإذن البائع ويضمن ما أكله بغير إذنه من ثمره أو ما أتلفه من شجرة (١)

(مادة ٤٥٦)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المباعة وفاء لشخص آخر فلا يباعها للبائع لا خريعا باتا توقف البيع على إجازة مشتريها وفاء ولو يباعها المشتري فلا يبيعها أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة يده عليها حتى يستوفي دينه (٢)

(مادة ٤٥٧)

إذا قبض المشتري بالمبيع وفاء بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (٣)

(مادة ٤٥٨)

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٤٥٩)

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع بتعديده وإن كان بدون تعديده فلا تلزمه الزيادة (٤)

(١) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر المصنف غمرة ٢٤٦

(٢) حكمها في الدر من بيع الوفاء غمرة ٢٤٧

(٣) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٩

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غمرة ٢٦٦

(مادة ٤٦٠)

اذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (١)

(مادة ٤٦١)

ليس لسائر الغرماء أن يزاحوا المشتري في المبيع وفاء حتى يستوفي دينه من المبيع

فصل

(في الاستصناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٣)

(مادة ٤٦٣)

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٤)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل (٥)

ويشترط لعقده بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه اذا ضرب له شهراً فأكثراً فيكون سلباً تعتبر فيه شرائط

السلام (٦)

وكذلك ما جرى به التعامل اذا ضرب له أجل وكان شهراً فأكثراً يعتبر سلباً (٧)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستصناع تجهيل الثمن (٨)

(١) يستعاض من الدرفي بيع الوفاء أو آخر الصرف غرة ٢٤٧

(٢) يستفاد حكمه من أو آخر السلم من شرح الدر مع حاشية رد المحتار غرة ٢١٢

(٣) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقد الاستصناع فيه من طرف الصانع ٨١

(٤) يستفاد هذا من الدرفي أو آخر السلم غرة ٢١٣

(٥) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار أو آخر السلم غرة ٢١٢

(٦) يستفاد حكمه من الدر وحاشيته رد المحتار من أو آخر السلم غرة ٢١٤

(٧) يستفاد حكمهما من حاشية رد المحتار من أو آخر السلم غرة ٢١٢

(٨) يستفاد حكمهما من رد المحتار أو آخر السلم غرة ٢١٣

(مادة ٤٦٧)

لا يتعين المبيع للآمر قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الأمر كما يجوز للأمر أخذه وتركه بخيار الرؤية (١)

(مادة ٤٦٨)

إذا ضرب للاستصناع أجل أشهر أو أكثر صار سلباً سواء جرى فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار ولو أحدهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

(مادة ٤٦٩)

إذا ضرب للاستصناع أجل أقل من شهر ان جرى فيه تعامل كان استصناعاً صحيحاً وإن لم يجر فيه تعامل ان ذكر الأجل على وجه الاستهجال كان استصناعاً صحيحاً أيضاً وإن ذكره على وجه الاستهجال فهو استصناع فاسد (٣)

كتاب الاجارة

الباب الاول

(في عقد الاجارة)

الفصل الاول

(في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها)

(مادة ٤٧٠)

عقد الاجارة هو تعليق المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجره (٤)

(مادة ٤٧١)

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كالاستئجار للخدمة والعمل وأرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأ و آخر السلم غرة ٢١٣ — (٢) يستفاد حكمهما من الدرأ وحاشية رد المحتار

من أواخر السلم غرة ٢١٣ — (٣) يستفاد حكمهما من رد المحتار وأخر السلم غرة ٢١٣

(٤) يستفاد حكمهما من الدرأ أول الاجارة غرة ٣ — (٥) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الاول

(مادة ٤٧٢)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلًا عاقلًا ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلین غیر مجبورین وكون المؤجر مالکًا لما یؤجره أو وکیلہ أو ولیہ أو وصیہ (١)

(مادة ٤٧٣)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة بوجه لا يقضى الى المنازعة وبيان مدقة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اختلف شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة (٢)

الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيمها الى أقساط تؤتى في أوقات معينة (٣)

(مادة ٤٧٥)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها له الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزه (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تغلّك فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو يحمل المستأجر الاجرة في الاجارة المنجزه بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للاستأجر استردادها منه (٥)

(مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد وللمؤجر أن يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ عقد الاجارة عند عدم الايقاء من المستأجر

(مادة ٤٧٧)

يجوز للأجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(١) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاقل من الاحارة غرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاقل من الاحارة غرة ٣٩٣ ويستفاد من تنعيم الحامدية من الاحارة غرة ١٣٧ ومن رد المختار في أوائل الاجارة غرة ٣ — (٣) يستفاد من رد المختار غرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المذکور غرة ٨ من أوائل الاجارة

(مادة ٤٧٨)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجراء بقاء العمل ان وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في صورتين وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٤٧٩)

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفائه المنفعة فعلاً أو بممكنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرها ولو لم يكنها

(مادة ٤٨٠)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب الاجرة فيها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها واتفعا حقيقيا فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكيها فلا أجر عليه وان استوفى المنفعة (١)

(المادة ٤٨١)

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة واتفعا حقيقيا لزمه أجر المثل بالغامبا ليعق وان وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوما

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٤٨٢)

من استأجر دابة للعمل فله أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمها مصرح به في رد المحتار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب الاجر لدار قبضت الخ غرة ٧

(٢) صرح بها في الهدي في أو آخر السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٦

(مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

(مادة ٤٨٤)

لا يجوز للمستأجر الدابة أن يتجاوزهم المحل المعين مقدار ما لا يتسامح فيه الناصر بلا إذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا إذن صاحبها أو ذهب بها الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

(مادة ٤٨٥)

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المسلوكة فان ذهب (٣) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيراً عنيفاً (٤) فان ضربها أو كسبها بلجامها أو سيرها سيراً عنيفاً فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثاني

(في اجارة الدواب والعربات للحمل)

(مادة ٤٨٧)

تجوز اجارة الدواب والعربات للعمل بشرط بيان ما يحتمل عليها وتعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (٥)

- (١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٤
- (٢) يستفاد حكم الوجه الاول وما بعده من الخاتمة من أوائل فصل في اجارة الدواب غرة ٣٣٦ ومثله في الهندية مددورة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٧٦
- (٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بتدويرتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٨٠
- (٤) يستفاد من الدرر المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٣٥ وكذا الفقرة بعدها
- (٥) يستفاد من الهندية من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٣٤٤

و يجوز استخبارها للعمل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة إليه وينصرف إلى المعتاد (١)

(مادة ٤٨٨)

من استبحر منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها إلا أكثر منها (٢)

فإن استأجر دابة للعمل وبين نوع ما يحمله وقدره وزناً فله أن يحمله أجلاً مساوياً له في الوزن أو جلاً أخف منه وزناً إلا أكثر منه

(مادة ٤٨٩)

إذا حل المستأجر الدابة جلاً مساوياً للعمل المسمى فعطبت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الجمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استوى وزناً كما لو سمي حنطة فحمل مقداره حنطاً أو حجراً وإن كان المحمول يأخذ من موضع الجمل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الشئ من موضع الجمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها أثناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الجمل فإنه يضمن (٣)

(مادة ٤٩٠)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وحملها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جيع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحلت هي والمسمى معاً ضمن المستأجر قدر الزيادة لاجتماع القيمة

وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي يأسر الجمل بنفسه فإن جملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن جملها ووضعها الجمل عليها معاوجب النصف على المستأجر بفعله وهذا فعل صاحبها (٤)

(مادة ٤٩١)

من استأجر دابة لنقل جمل له إلى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار إن شاء نقض الاجارة وإن شاء

(١) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله غرة ٤٣٥

(٢) يستفاد حكمها من الدرر من باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً في أوسطه

(٣) حكمها يستفاد من الدرر من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرر من المختار غرة ٢٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (١)

(مادة ٤٩٢)

وضع الحل عن الدابة على المكاري (٢) ونفقته على صاحبه (٣) فان علقها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبه فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفقه

الباب الثالث

(في اجارة الآدى للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الآدى للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفيته (مادة ٤٩٤)

الاجير قسمان خاص ومشترك (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر علاما موقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان تقدم ذكر العمل فى العقد على الوقت أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهرا لرمى غنمه فلا يشترط التخصيص بل انتهاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل فى مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصلى النافلة (٦)

(١) يستفاد حكمهما من السادس والعشرين من أوائل غرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة غرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أقل الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر غرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمهما من أقل باب ضمنان الاجير غرة ٣٥ من هاشم الطحطاوى

(٥) يستفاد من الدرود المختار من ضمنان الاجير غرة ٤٣

(٦) يستفاد من الدرود المختار من ضمنان الاجير غرة ٤٤

(مادة ٤٩٧)

الاجير المشترك هو الذى يعمل لا لواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين عملا غير مؤقت أو عملا مؤقتا بلا اشتراط التخصيص عليه^(١) والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

الفصل الاول

(فى الاجير الخاص)

(مادة ٤٩٨)

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وبممكنه منها سواء استخدم أو لم يستخدم وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وبممكنه من التعليم سواء علم التلميذ أو لم يعلم

فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ^(٢)

(مادة ٤٩٩)

اذا كانت مدة الخدمة معينة فى العقد وفسخ الخدم الاجارة قبل انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب فى الخادم يوجب فسخها ووجب على الخدم أن يؤدبه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

(مادة ٥٠٠)

اذا لم تكن المدة معينة فى العقد حتى فسد بجهلها فاملك من العاقدين فسخها فى أى وقت أراد وللخادم اجرة مثله مدة خدمته

(مادة ٥٠١)

اذا لم تكن اجرة الخادم مقدرة فى العقد فله أجر مثله مقدرا على حسب العرف

(مادة ٥٠٢)

لا يلزم الخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشترط ذلك عليه أم لا^(٣)

(١) يستفاد من الدين أوائل باب ضمان الاجير غرة ٣٥ بهامش الطمطاوى

(٢) يستفاد حكمه من الدرود المختار من أوسط باب ضمان الاجير غرة ٤٣

(٣) جوار الاشتراط تقرير من الجوى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه ابى الليث وامر به السيد الطمطاوى بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط بجر ان العرف وما اذا كان بشرط وما ل ابن عابدين الى بحث الجوى

(مادة ٥٠٣)

يجوز استئجار الظئر أى المرضعة باجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى من أوسط الثياب^(١)

(مادة ٥٠٤)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه وإصلاح طعامه^(٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فارضعته من غيرها فلا تستحق الاجرة وإن لم يشترط ذلك عليها وأرضعته من غيرها باجرة أو بغير أجره فانها تستحق الاجرة^(٣)

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وللسأجر أن يفسخها أيضا بسبب موجب لفسخها^(٤)

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلبث ثم تدى غيرها فانها تجبر على ارضاعه

(مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها انفسخت الاجارة ولا تنسخ عتوت والد الرضيع^(٥)

الفصل الثانى

(فى الاجير المشترک)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو المكاوول للعمل بناء مع تعيين اجرة فى كل يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجره كل ذراع أو متر يعمل به أو بالمقولة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

(١) يستفاد من الدرر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٢) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدرر غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٣) يستفاد من الدرر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٤ بهامش رد المحتار

(٤) يستفاد من الدرر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٥) يستفاد حكمهما من الدرر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(مادة ٥١٠)

انما تصح الاجارة أو المقاوله على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات اللازمة للعمارة من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى بأن استأجره ليعمله كذا بالآلات من عنده بأجرة كذا فإنه لا يجوز وإذا عمر المعمارى يكون له أجره مثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات (١)

(مادة ٥١١)

إذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو بإشرافه العمارة بأمر صاحبها وكان قد سمي له أجره على ذلك فله الأجر المسمى

(مادة ٥١٢)

إذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقتدراً على حسب العرف والزمن الذى استغرقه فى عمله (٢)

(مادة ٥١٣)

يقسخ استئجار الصانع بوجود عذره مبرر يمنعه عن العمل ولا يفسخ ما لم يفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة إلى القسخ (٣)

(مادة ٥١٤)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذى التزم فى العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤)
وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك فى يده من استأجره أو قاوله (٥)

(مادة ٥١٥)

لا يجوز للصانع الذى التزم عملاً بالمقاوله أن يطلب بعد العقد زيادة عن الأجر المسمى كلاً لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شئ منه

(مادة ٥١٦)

ليس للصانع أو المقاول الثانى أن يطالب صاحب العمل بشئ مما يستحقه الأجير أو المقاول الأول إلا إذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح المحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من قبيل أو إخراجاً لتنقيح المحامدية غرة ١٥٢ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من فسخ الاجارة غرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستفاد من الدرر من كتاب الاجارة غرة ١١ وفى الانقروية من أو اخرضمان الأجير المشترك والخاص غرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدفعه إلى غيره والا فلا ٨١ — (٥) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أو اخرضمان الأجير المشترك والخاص غرة ٣٢٩

(مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيأ من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عمل له صاحب العمل الاجرة أو شيأ من اجاز انعم اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

(مادة ٥١٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ما عمله بحصته لوجود التسليم حكماً (٢)

(مادة ٥١٩)

الاجير انخاص أمين فان هلك الشئ في يده بدون تعديه أو تقصيره أو إهماله فلا ضمان عليه (٣)

(مادة ٥٢٠)

الاجير المشترك ضامن للشئ ان هلك في يده بصنعه وان هلك بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التحرز منه والاضمن (٤)

(مادة ٥٢١)

من كان من أرباب الصنائع لعله أثر في العين كالخياط ونحوه جاز له حجبها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة حالة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حجبها فان حجبها فلتفت فعليه قيمتها (٥)

(مادة ٥٢٢)

من ليس لعله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالجمال ونحوه فليس له حجب العين للاجرة فان حجبها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها بمحمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنه اغير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة تمامها من أوسط كتاب الاجارة عمده ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط كتاب الاجارة عمده ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير انخاص والمشارك عمده ٤٨٦

(٤) هذا على قول الصاحبين المقتضى به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله ومن عمده ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني عمده ٣٩٧

(٦) يستفاد من الدرر المختار في آخر كتاب الاجارة عمده ١١

(مادة ٥٢٣)

إذا أتلّف الجال في أثناء الطريق ما كان يحمله أتلفاً يستوجب ضمانه بأن سقط منه بجناية يده فلم يستأجر أن يضعه قيمته في المكان الذي حمله منه ولا أجز عليه وإن شاء ضمنه في المكان الذي تلف فيه العين ودفع له الأجرة بقدر المسافة (١)

فإن انتهى إلى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فله الأجر ولا ضمان عليه

(مادة ٥٢٤)

يلزم الجال إدخال الحمل إلى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار (٢)

(مادة ٥٢٥)

إذا باع الدلال مالا لآخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه يعتبر العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليهما فعليهما (٣)

(مادة ٥٢٦)

إذا باع الدلال متاعاً لآخر بثمن أزيد من الثمن الذي أمر به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الأجرة

وإذا استصق المبيع الذي باعه الدلال أو ودعيب فله الأجرة وإن كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

الباب الرابع

(في اجارة الدور والخوايت)

(مادة ٥٢٧)

تجوز اجارة الدور والخوايت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعماله العرف البلدة (٥)

(١) يستفاد من أوائل ضمان الاجير في الدر وحاشية الطحطاوي غرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أواخر

الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الجال غرة ١٧٦ وجعل في الضمان في قوله فإن انتهى إلى المحل الخ قول محمد الاستر وفي قوله الأول وتول أي يوسف عليه الضمان أيضا ٨١

(٢) يستفاد من أواخر كتاب الاجارة من الدر غرة ١١

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أواخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً غرة ٤٣

(٤) يستفاد من الاقروية من أوسط كتاب الاجارة أول غرة ٣٠٥

(٥) صرح به في الدر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٧

(مادة ٥٢٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهي مشغولة بمتاع المؤجر ويجبر على تفريغها وتسليمها فارغة للمستأجر (١)

(مادة ٥٢٩)

من استأجر داراً أو حانوتاً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٢)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر إلا باذن المالك

(مادة ٥٣٠)

يجوز للمستأجر داراً أو أرضاً أن يعيرها ويؤدها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو أقل منها أو بكثرتلو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة (٣)

(مادة ٥٣١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغيره ويؤجرها بعد قبضها وقبلها أن كانت عقاراً وليس له اجارتها قبل القبض بل بعده أن كانت منقولاً (٤)

(مادة ٥٣٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط تعجيله أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فان كانت قد تغيرت بفعله أو فعل غيره تغيراً يخل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة (٥)

(مادة ٥٣٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المنتفع بها بلاذن مالك رقبتهما (٦) تنتهي بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك

ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

- (١) يستفاد من الدر وأوائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غمرة ١٦ — (٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور قبله غمرة ١٧ — (٣) يستفاد حكمه من الهندية وأوائل الباب السابع في اجارة المستأجر غمرة ٤٠٨ — (٤) يستفاد حكمه من الدر ورد المحتار من أوائل مسائل شتى الاجارة غمرة ٥٦ — (٥) يستفاد من حاشية الطحطاوى في أوائل الاجارة غمرة ٤
- (٦) قوله بلاذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهي بانتهاء الاولى لانهم مللوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى يكون المستأجر الاول صار قرضاً ولياً فيما بقي من المدة عدمه الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يصح كذلك والعلة المذكورة نفلها الحموى عن الورلوا المجبة في آخر القولة المكتوبة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة اذا انفسخت تنفسخ الباقية من أواخر كتاب الاجارة غمرة ٦٤ اهـ

(مادة ٥٣٤)

المستأجر الذي أجرة لغيره العين المنتفع بها ملزوم بالأجرة لما لكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثاني (١)

(مادة ٥٣٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميمها ما اختل من بنائها واصلح ميازيها وان كان ذلك عليه لا على المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها (٢)

(مادة ٥٣٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يقوت به النفع بالكلية كخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنهم دام جزء منها يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فان فسخ بمحضرة رب الدار يسقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا (٣)
فان ثبت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٥٣٧)

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى (٤)

(مادة ٥٣٨)

اذا احتاجت الدار المستأجرة لعمارة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العمارة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٥)

(مادة ٥٣٩)

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة مدة الاجارة ولا أن يحدث في العين المؤجرة تغييرا يمنع من الاتفاع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

- (١) يستفاد من تنفيج الحامدي من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤٠
- (٢) يستفاد حكمه من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندية غرة ٤٤٠
- (٣) يستفاد حكمه من الدرود المختار من أوائل فسخ الاجارة غرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣
- (٤) يستفاد من المختار من المحل الذي سبق غرة ٤٨ ومن الدرود غرة ٤٩
- (٥) يستفاد آخره من المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣ المتقدمة

(مادة ٥٤٠)

إذا سلم المؤجر جميع الأجزاء المستأجرة ثم تعرض له ونزع منها بيتاً من بيوتها رفع عن المستأجر من الأجرة بقدر حصته وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر بمناخه بيتاً من بيوت الأجزاء المستأجرة فإن حصته تسقط من الأجرة المسماة (١)

(مادة ٥٤١)

إذا عرض في مدة الإجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن غصبت الأجزاء المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الأجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الأجرة بقدره (٢)

(مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكناً فلا تسقط عنه الأجرة ولو أمكنه ذلك باتفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الأجرة

(مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها أو بعضها ولا يبنه ولا أنكر المؤجر ذلك يحكم الحال بينهما فإن كانت الأجزاء المستأجرة بالقول للمؤجر وإن كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

(مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يعتنى بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييراً بدون إذن مالكها (٣)

(مادة ٥٤٥)

التغييرات التي أنشأها المستأجر بإذن المؤجر إن كانت عائدة لأصلاح المؤجر ووصياته عن الخلل فالمستأجر الرجوع بها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع به عليه وإن كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها إلا إذا اشترطه (٤)

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة غمرة ٤٣٢ ومنها من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخره غمرة ٥٧٧ وكذلك الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها أو ما بهما من المادتين من كتاب الإجارة من الدرر وحاشية رد المحتار من أوسطه غمرة ٨

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الإجارة من الدرر ورد المحتار غمرة ١٨

(٤) يستفاد حكمها تفصيلاً من تنقيح المحامدية من أواخر كتاب الإجارة غمرة ١٦٣

(مادة ٥٤٦)

إزالة الاتربة والزباله التي تراكمت في مدة الاجارة تلزم المستأجر (١)

(مادة ٥٤٧)

يجوز للمستأجر الدار أو الاراضى أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها إلى ما فوقها

فلا يجوز للمستأجر حانوت للعطارة أن يعمل فيه صنعة حداد (٢)

(مادة ٥٤٨)

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار وألحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتسليم عليه بالتخلية

(مادة ٥٤٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوتة رضا وقبولاً للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن ينقل فيها متاعه لتخلية الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوتة (٣)

(مادة ٥٥٠)

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهراً أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفاً أو ليتيم

(مادة ٥٥١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً أو ليتيم يجب عليه أجر المثل وان لم تكن كذلك فلا أجر عليه الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد ما تقاضاه وكان مقراله بالملك ولم يصرح بتسني الرضا بالاجر (٤)

(مادة ٥٥٢)

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالمتر من إذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها

- (١) يستفاد من رد المختار من أو آخر غرة ٤٩ من باب فسح الاجارة — (٢) يستفاد من الدرود المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٧ وغرة ١٨ — (٣) يستفاد حكمها من العبارة الاولى في الخالية من أوسط ففصل في الالتقاط التي ينقدها بالاجارة من آخر غرة ٣٦٧ وأول غرة ٣٦٨ ومثل في الانقروية عنها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٣٩٨ والعبارة الثانية فيهما وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدر من مسائل شتى الاجارة غرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخالية من أو لا عن التتارخالية في الغرة المذكورة
- (٤) يستفاد من الدرود المختار في أوسط مسائل شتى الاجارة غرة ٥٥

بتأويل ملك كبيت مشترك سكنه أحد الشركاء فلا يجب الإبر على الساكن وإن كان ذلك معداً للاستغلال ما لم يكن وقفاً وليتم

(مادة ٥٥٣)

بيع العين المأجورة توقف نفاذه على إجازة المستأجر فإن إجازته جاز وإن لم يجزه يبقى موقوفاً إلى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تنسخ الإجارة بموت المؤجر أو موت المستأجر إذا عقدها لنفسه لغيره بالتوكيل عنه فإن مات الوكيل بإجارة أو استتجار فلا تبطل الإجارة بموته

(مادة ٥٥٥)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد عمل الإجرة لمدة لم تستوف المنفعة فيها فله حبس العين المأجورة إلى استيفائها بماله فإن مات المؤجر مدينوا وليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بفنهما من سائر الغرماء إن كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وإن نقص للمستأجر شيء بماله يكون في الناقص أسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

إذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجرة المثل إن كان المأجور معداً للاستغلال وإلا فلا يجب عليه شيء إلا إذا كان في ورثة المؤجر صغير يجب عليه أجرة مثل حصته وإن لم يطلبه هذا إذا سكن قبل طلب الورثة الإجرة أمالوسكن بعد طلبهم الإجرة منه يلزمه الإجر المسمى بسكناه بعده بلافريق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تفسخ الإجارة بعد لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بينه أو بإقرار المؤجر ويوقف انقضاءها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قاضيان بأن فسخ الإجارة بعد لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذو ذلك مطلقاً بغيره بغيره بالأقرار بل علل ذلك بتعارض الضريين فيرجع القاضى أحدهما على الآخر ولأن هذا العذر مشتبه بمحتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر إلا بالقضاء كافى خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الإجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أجرة الدار إلى أن يفسخ القاضى العقد بينهما فهذا بقيد توقف الانقضاء على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالدين ثم ذكر اختلاف في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فينفذ بيه فنفسخ الإجارة أى ضمنوا ذكراً بعده أنه يفسخ الإجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقديم القول بأنه يباع ترجحه على اصطلاحه ذكراً ذلك في أول غمرة ٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقضى به الإجارة وصح في رد المختار من أوائل باب فسخ الإجارة عن شرح الزيادات السرخسي أن الإجارة تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار غمرة ٥٠

وانما تنفس الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجمله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع
ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للغرماء . وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجمله
المستأجر أو أقل منه فلا تنفس الاجارة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضى)

(مادة ٥٥٨)

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بان يزرع ما بدا له فيها (١)

(مادة ٥٥٩)

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقبلا لم يدرك
أو ان حصاده وكان من زرعها فيها يحق فأن كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة
الارض له

وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤثر بحصاده وتسليم الارض فارغة
للمستأجر (٢)

(مادة ٥٦٠)

اذا كان الزرع القائم بالارض من زرعها فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض
لغير صاحب الزرع ويجبر صاحبه على قلعها ولو كان بقبلا

(مادة ٥٦١)

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع لغير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصح
الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر فى الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما يحق أو بغير
حق مدركا أو غير مدرك (٣)

(مادة ٥٦٢)

لمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما فى العقد (٤)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الدر ورد المختار من الغرة المذكورة قبله وكذلك حكم المادة بعدها غرة ١٩

(٣) يستفاد من الدر ورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(٤) يستفاد من الدر من الباب قبله غرة ١٨

(مادة ٥٦٣)

من استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها ما شاء فله أن يزرعها زرعين شتوياً وصيفياً^(١)

(مادة ٥٦٤)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة فاستجرت ولم يمكن زرعها أو أفاقة قطع الماء عنها فلم يمكن ريعها فلا تجب الاجرة أصلاً وللاستأجر فسخ الاجارة^(٢)

(مادة ٥٦٥)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصة ما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصة ما بقي من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمكلاً من زراعة مثل الأول أو دونه في الضرر فتجب حصة ما بقي من المدة أيضاً^(٣)

(مادة ٥٦٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الأرض بناء أو غرس بها أشجاراً يؤمر بهدم البناء وقلع الأشجار الا أن يرضى المؤجر بتركها في الأرض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والأرض للمؤجر

فإن تركها باعارة للأرض يكون له ما أن يؤجر الأرض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الأرض بلا بناء وعلى قيمة البناء بلا أرض فيأخذ كل منهما حصته^(٤)

(مادة ٥٦٧)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضران بالأرض وينقصان قيمتها ومضت مدة الاجارة فلمؤجر أن يملكها مجبراً على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بان تقوم الأرض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين^(٥)

وان كانت الأرض لا تنقص بقلعهما فلا يكون للمؤجر تركها بهما بدون رضا المستأجر وانغاله أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

(مادة ٥٦٨)

إذا مضت المدة وفي الأرض شجر عليه غريق فيفيد المستأجر بأجر المثل الى الادراك وان لم يرض المؤجر^(٦)

(١) يستفاد من رد المختارين باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٨ - (٤) يستفاد حكمها بتامها من الدرود المختارين أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩ - (٥) يستفاد من الدرود المختار غرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة - (٦) يستفاد من رد المختارين أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(مادة ٥٦٩)

إذا مضت مدة الاجارة وبالارض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو وان حصاده يترك للمستأجر بحر
المثل الى أن يدرك ويحصد (١)

(مادة ٥٧٠)

إذا مات المستأجر فانفصفت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان في الارض زرع لم يدرك يترك
الزراع لورثته بالاجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٥٧١)

للتاظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متوليا من قبل الواقف أو مأذونا
من له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٢)

(مادة ٥٧٢)

ولاية قبض الاجرة للتاظر لا للموقوف عليه الا ان أذن له الناظر قبضها (٣)

(مادة ٥٧٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للتولى
مخالفتة (٤)

(مادة ٥٧٤)

اذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارته مأكثر من تلك المدة
أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصلي للوقف (٥)

(١) يستفاد حكمها من ابي جدها من الهندية من الباب الثامن في انقاد الاجارة بغير لفظ من أو سطره غمرة ٤١٣

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أو سطر الاجارة ضمن جواب غمرة ١٤١ ومن الدين الوقف غمرة ٣٩٩

من فصل يراعى شرط الواقف - (٣) في الخيرية بعد ثلاث ورقات من كتاب الاجارة غمرة ١٠٩ - مثل هل قبض
الاجرة للمتولى المنصوب أو المعزول فيما أجرو المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به ثانيا أم لا أجاب

نعم قبض الاجرة المنصوب لا المعزول وان أجرا المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجرة
ويرجع على المعزول به لكون أخذ منه بغير حق والله أعلم ويشله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية
الوقف وتصرف القيم غمرة ٣٣١ - (٤) يستفاد من الدين أو أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارة غمرة ٣٩٨

(٥) يستفاد من أو سطر الباب الخامس في ولاية الوقف غمرة ٢٣٥ من كتاب الوقف من الهندية

(مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها الا اذا كان أنفع للوقف وأهله فللقيم أن يؤثرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون إذن القاضي (١)

(مادة ٥٧٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار والحانوت سنة والارض ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في اجارة الدار والحانوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

(مادة ٥٧٧)

لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تغرب ولم يكن له ريع يعمره جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تعمربه (٣)

(مادة ٥٧٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل الا بغير يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

(مادة ٥٧٩)

إذا أجر المتولى الوقف بغير فاحش لا يدخل تحت التقويم نقصه في أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

(مادة ٥٨٠)

إذا أجر المتولى دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يقسم العقد (٦)

(مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لالتعت في إنشاء مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فان رضيها فهو أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (٧)

-
- (١) يستفاد حكمها وما قبلها من الاسعاف غرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف - (٢) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب غرة ٥٠١ من الهندية - (٣) يستفاد من الدرر أوائل الاجارة ورد المختار غرة ٦ - (٤) يستفاد من الدرر من فصل برأى شرط الواقف ورد المختار غرة ٣٩٨ (٥) يستفاد من الدرر من أوائل فصل برأى شرط الواقف من كتاب الوقف غرة ٤٠٠ وغرة ٤٠١ (٦) يستفاد من شرح الدرر أوائل فصل برأى شرط الواقف غرة ٣٩٨ من كتاب الوقف (٧) يستفاد من أوائل فصل برأى شرط الواقف من الدرر ورد المختار غرة ٣٩٨ وغرة ٣٩٩

(مادة ٥٨٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة المعارضة في أثناء مدة الاجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يترتب على أن يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد (١)

(مادة ٥٨٣)

إذا انقضت مدة الاجارة تؤجر بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الاول ما لم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

(مادة ٥٨٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء من ماله أو شجر غرسه بماله في أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بناءه وقلع شجره ان كان هدمه أو قلعه لا يضر بأرض الوقف فان أضر بها فليس له هدمه ولا قلعه ويجبر على الترتيب الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ انقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعاً من صحة اجارة الأرض لغيره وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل القيمتين مقبلاً أو قائماً (٣)

(مادة ٥٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة أو بنى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضر بالأرض يحظر الناظرين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيته مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الأرض فيأخذ المستأجر انقاضه (٤)

وإذا أجر المتولى البناء باذن مالكه مع عرصه الوقف جاز ويظهر مقدار ما يستأجر به كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف (٥)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله غرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنمرة المذكورة

(٣) يستفاد من الدرر أو آخر ترجمه كيب الاجارة غرة ١٧ معزياً الى الفصولين

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله غرة ١٦ مع الدرر في الفرة المذكورة وغرة ١٥

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدرر باب ما يجوز من الاجارة من أوائله غرة ١٩

(مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقف إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بعمارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما أنفقته على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (١)

(مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المسحق ما بناه في أرض الوقف بغير إذن ناظره بإنقاض الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبق لغير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما أنفقته على العملة ولا يضمن الموثق (٢)

(مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بان هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غيره إليه أنفع لجهة الوقف يبق ما بناه على حاله لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقته فتؤخذ منه أجره كالمثل بقامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفقته على العمارة وإن لم يكن أنفع للوقف وأكثر ريعا يؤمر به بدمه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٣)

(مادة ٥٨٩)

لا تنفسح الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنفسح بموت المستأجر لنفسه

فصل

(في الحكر والكذلك والخلاو)

(مادة ٥٩٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الأرض للبناء والغراس أو لأحدهما (٤)

(مادة ٥٩١)

ما يئنه المحكر أو يغرسه لنفسه باذن المتولى في الأرض المحكرة يكون ملكا له فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٥)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف غرة ٢٠٨ - (٢) يستفاد من الحيرية من أوائل الوقف غرة ١٣٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أو وسط الاجارة غرة ١٣٤ وغرة ١٤١ ومن التنقيح في الوقف غرة ٢٠٢

(٤) يستفاد من رد المختار من أو خراب ما يجوز من الاجارة غرة ٢٠ عند قول الشارح وبهذا تعلم مسئلة الأرض المحكرة نقلا من الحيرية ٨١ - (٥) يستفاد من الدر من أو خراب الوقف قبل فصل براعى شرط الواقف غرة ٢٩١ ومن الاسعاف في أو خراب ما يجوز وقفه غرة ١٨ ٨١

(مادة ٥٩٢)

لا يكلف المحتكر رفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والغراس (١)

(مادة ٥٩٣)

إذا زاد أجر مثل الأرض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وتؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٢)

(مادة ٥٩٤)

يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحتكرة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجره بها ويلزم باجر مثل الأرض مادام أس بنائه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

(مادة ٥٩٥)

إذا مات المستحكر قبل أن يبنى أو يغرس في الأرض المحتكرة انفسخت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون إذن الناظر (٤)

(مادة ٥٩٦)

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للاستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أو لآلات الصناعة المركبة به ويطلق أيضا على الكردار في الاراضي كالبناء والغراس فيها (٥)

(مادة ٥٩٧)

الكدك المتصل بالأرض يتأه وغراسه أو تركبها على وجه القرار هو أموال متقومة بتابع ويورث ولا حياها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل (٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٣ وغمرة ١٣٤ ومن الاسعاف في أواخر باب ما يجوز وقفه غمرة ١٨ المذكورة قبله نقلا عن المصنف ٥١

(٢) يستفاد من الدرر وحاشية رد المختار من أواخر ترجمة كتاب الوقف غمرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراء بسبع ورفات غمرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والغمرة المذكورين قبله

(٥) يستفاد من رد المختار وأواخر ترجمة كتاب الوقف غمرة ٣٩١

(٦) يستفاد من الدرر والمختار من المحل والغمرة المذكورين قبله

(مادة ٥٩٨)

الخلو المتعارف في الحوانيت هو أن يجعل الوقف أو المتولى أو المالك على الحانوت قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويهبط به تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الحانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له الخلو ولا إجازة الحانوت لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم^(١)

(مادة ٥٩٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للاستأجر الذي عمر من ماله عمارة ضرورية في مستغل من مستغلات الوقف للوقف باذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره باجرة مجبلة يمكن تعمير منها^(٢)

(مادة ٦٠٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وانما له المطالبة المتولى بالدين الذي له ان لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

(مادة ٦٠١)

يجوز^(٣) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة الى حين استيفاء المرصد فاذا مات المتولى الذي أذن بالعمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولى بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وما طالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه في فطارة الوقف لاجل أداء المرصد من غلة الوقف

كتاب المزارعة والمساواة

الفصل الاول

(في المزارعة)

(مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الارض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد^(٤)

(١) يستفاد من أوسط وقف الخيرية غرة ١٦٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه غرة ٢٢١ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وبحكم غام المادة من أوسط كتاب الوقف في الخيرية غرة ١٢١ - (٤) يفهم من الدرر المختار من أول المزارعة غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(مادة ٦٠٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض صالحة للزراعة لاسيما ولائزة وأن يذ كر رب البذر ولودلالة سواء كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن تسلم الأرض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

(مادة ٦٠٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لا مدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويلا بحيث لا يعيش أحد اليها غالبا فان سكنا عن المدة صححت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٦٠٥)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من البذر له صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صححت المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ماشاء

(مادة ٦٠٦)

لا تصح المزارعة الا اذا عين للعاقدين حصة شائعة من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معاومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموقوف من المحصول وقسمة الباقي بينهما فسدت المزارعة (٢)

(مادة ٦٠٧)

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي اشترطاه (٣)

(مادة ٦٠٨)

اذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه العامل أجر مثل عمله ان كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

(مادة ٦٠٩)

اذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل العامل (٥)

(١) يستفاد حكم الثلاث مواد هذه ومبادئها من أوائل المزارعة في الدررورد المختار غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدررورد أوائل المزارعة غرة ١٧٥ - (٣) يستفاد من الدررورد أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدررورد المختار أوائل المزارعة غرة ١٧٧ - (٥) يستفاد من الدررورد أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين محجوج الى بيع الارض ان لم يثبت الزرع فان ثبت الزرع ولم يستخصم
تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها الا اذا أجازها المزارع^(١)

(مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة
فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها^(٢)

(مادة ٦١٢)

اذا ترك الاكسار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ماترك السقي قيمة الزرع نابا
في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل
ما بينهما^(٣)

(مادة ٦١٣)

اذا أخر الاكسار سقي الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه
الضمان لو المزارعة صحيحة^(٤)

(مادة ٦١٤)

اذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع
كله مع امكان رده ضمن والا لا^(٥)

(مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجر ما فيه نصيبه من
الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب
الارض والمزارع بقدر حصصهما^(٦)

(مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع يقل يداوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة
المتوفى منعه^(٧)

- (١) يستفاد من الدرأ واسط المزارعة غرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩
(٣) يستفاد حكمهما من الدرور المختار وأخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرور المختار
أواخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٥) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩ وغرة ١٨٠ والتقييد بالكل في
قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر لطلحاوى ورد المختار ٨١ - (٦) يستفاد من الدرور المختار من
أوسط المزارعة غرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكم هذه وما يبداه من الدرور المختار من أواخر المزارعة غرة ١٧٩

(مادة ٦١٧)

اذا مات المزارع والزرع غرض فورشته تقوم مقامه في العمل الى أن يستوى الزرع وان أبي صاحب الارض

(مادة ٦١٨)

اذا دفع صاحب الارض للعامل زرعاً بقلاف مقام عليه عام ملاحق عقد الزرع ثم استحققت الارض بخيراً المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الارض بأجر مثله (١)

(مادة ٦١٩)

اذا دفع صاحب الارض للعامل ودفع اليه البذور فزريها ونبت الزرع ثم استحققت الارض وقلعها الزرع قبل ادراكه أو ان حصاده فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الارض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٢)

(مادة ٦٢٠)

اذا دفع صاحب الارض أرضه مزارعة والبذور من العامل ثم استحققت الارض بأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلاف يكون مؤنة نصف القلع على صاحب الارض ونصفه على المزارع والمزارع بالخيار ان شاء مرضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الارض بشيء مما وان شاء رد عليه المقلوع وضمنته قيمة حصته من الزرع مستحقة للقرار لا مقلوعاً (٣)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٦٢١)

المساقاة هي معاودة دفع الشجر والكرم الى من يصلمها بجزء معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الارض ويبقى به اسنة أو أكثر (٤)

(١) يستعاد حكمهما من رد المختارين أو ائتمل المساقاة غرة ١٨١

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غرة ٣٦٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غرة ٣٦٧ وصرح به

أيضاً في رد المختارين أو ائتمل المساقاة غرة ١٨٣

(٤) يستفاد من الدر وعاشية رد المختار أول باب المساقاة غرة ١٨١

(مادة ٦٢٢)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أول غمر يخرج من تلك السنة وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فأود كرامة طويلة لا يعيشان اليها غالباً تصح (١)

(مادة ٦٢٣)

إذا ذكر المساقاة مدة لا يخرج الثمرة ففسدت المساقاة (٢)

وإن ذكر المساقاة مدة يحتمل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت المساقاة موقوفة فإن خرج في الوقت المسمى غرة يرغب في مثلها في المدة صحت المساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وإن تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى ففسدت المساقاة وللساقى أجر مثل عمله وإن لم يخرج شيء أصلاً فلا شيء لكل منهما على الآخر

(مادة ٦٢٤)

عقد المساقاة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والقسخ من غير رضا الآخر إلا بعذر ويجبر المساقى على العمل الآمن عذر (٣)

(مادة ٦٢٥)

إذا انقضت مدة المساقاة بطلت فإن كان على الشجر ثمر لم يبدل صاحبه فالتحق بالساقى إن شاء قام على العمل إلى انتهاء الثمرة بلا وجوب أجر عليه لحصته صاحب الأرض وإن شاء رد العمل ويغير الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الأخيرة (٤)

(مادة ٦٢٦)

لا يجوز للساقى أن يساقى غيره إلا بإذن مالك الشجر فإن ساقى بغير إذنه فأنحاز الخارج للمالك وللساقى الثاني أجر مثله على المساقى الأول بالغاً ما بلغ ولا أجر للأول (٥)

(مادة ٦٢٧)

إذا استحق الشجر أو التخيل وفيه غمر يرجع المساقى بأجر مثله على صاحب الشجر (٦)
فإن لم يخرج التخيل أو الشجر غمر حتى استحققت فلا شيء للساقى

(١) يستفاد من الدر من أوائل المساقاة غرة ١٨٢ - (٢) يستفاد من الدر من المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله وسر رد المختار فيها - (٣) يستفاد من رد المختار أوائل المساقاة غرة ١٨١ ومن الدر فيها غرة ١٨٥
(٤) يستفاد من الدر رد المختار من أوائل المساقاة غرة ١٨٤ و ١٨٥ - (٥) يستفاد من الدر رد المختار أوائل المساقاة غرة ١٨٦ - (٦) يستفاد من الدر رد المختار أوائل المساقاة غرة ١٨١

(مادة ٦٢٨)

إذا هجر العامل عن العمل أو كان غير مأمون على الثمر جاز فسخ المساقاة (١)

(مادة ٦٢٩)

إذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخراج بينهما نصفين على قدر نصيبهما ولا أجر له فان شرط أن يكون الخراج بينهما نصفين جاز (٢)

(مادة ٦٣٠)

إذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر ثمر يدرك فورته بالخيار ان شاء أقاموا عليه حتى يدرك الثمر وان كره ذلك صاحب الأرض وان شاء أقطعه لا يجبرون على العمل فيغير الآخر بين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينق على البسر حتى يبلغ فيرجع عما اتفق به في حصصهم من الثمر (٣)

(مادة ٦٣١)

إذا مات رب الأرض والتمرغض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثة صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخبر ورثة رب الأرض بالخيارات الثلاثة المارة (٤)

(مادة ٦٣٢)

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والتمرغض فأنخير في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاء أقاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وان شاء أردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السالفة

(مادة ٦٣٣)

الاعمال اللازمة للتمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل (٥)
والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالحذاذ ونحوه تلزم كلاً من العاقدین

كتاب الشركة

(مادة ٦٣٤)

الشركة على نوعين شركة بملك وشركة بعقد (٦)

(١) يستفاد من الدرأ و آخر المساقاة غرة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الدرود المختار من أواخر المساقاة غرة ١٨٥

(٣) يستفاد من الدرود المختار من أوسط المساقاة غرة ١٨٤ - (٤) يستفاد من الدرود حاشيته المذكورة

من الغرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعده ١٨٥ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرأ و آخر المساقاة غرة ١٨٥

(٦) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غرة ٣٣٣ وغرة ٣٣٦

(مادة ٦٣٥)

شركة المالك هي ان يملك اثنان فأكثر عيناً أو ديناً بسبب من أسباب الملك (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة المالك نوعان شركة اختيارية وشركة تجزئية
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالاً بشراء أو هبة أو وصية أو خلط
لأموالهم باختيارهم

والشركة التجزئية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالاً بآثار أو باختلاط المالكين بلا اختيار
المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تمييزهما حقيقة بأن كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما
بمشقة وكلفة بأن كانا مختلفين جنساً (٢)

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال
وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة امامقوضة أو عنان (٣)

(مادة ٦٣٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر
وأن يكون جراً شائعاً في الجملة لا معيناً (٤)

الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع
التصرفات التي لا تترتب عليه حاضر لشريكه فله بيع حصته ولومن غير شريكه بلا اذن الا في
صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف
في حصته تصرفاً مضراً بدون اذن شريكه (٥)

(١) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غمرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرورده المختار وائل الشركة

غمرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمهما من الدرورده وحاشية الطحاوي من وائل الشركة غمرة ٥١١ وغرة ٥١٤

(٤) يستفاد الحكم من الدرمن وائل الشركة غمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر الباب الاول في بيان أنواع

الشركة غمرة ٣٦٥ - (٥) يستفاد حكمها من الدرورده المختار وائل كتاب الشركة غمرة ٣٣٣

(مادة ٦٤٠)

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضرًا بأي وجه كان من غير رضاه ولأن يجب لشريكه على بيع حصته له أو لغيره

(مادة ٦٤١)

يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغيره شريكه بلا اذنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

(مادة ٦٤٢)

يبيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لأحد الشركاء أن يبيع أو يشترى أو يبيع أو يزرع أو يزرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الأرض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

(مادة ٦٤٣)

إذا باع أحد الشركاء المال المشترك بدون إذن شريكه وسلمه للشريك فله الشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جازا البيع وله كل الثمن وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون إذن الثالث فللثالث قسمة شريكه الآخرين أو تضمن المشتري (٢)

(مادة ٦٤٤)

إذا اختلط المالان بصنع مالكيهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من أول الباب (٣)

(مادة ٦٤٥)

إذا سكن أحد الشركاء في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه بإجرة المدة الماضية ولأن يطلب السكنى بقدر ما سكن الآخر وانما له أن يطلب قسمة الدار أفرازا إن كانت قابلة للقسمة أو بيتها بأها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرود المختار من أوائل كتاب الشركة غمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بجماعتها من أوائل شركة التنقيح غمرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدرأيض من أوائل كتاب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار غمرة ٣٥٦ — (٣) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة غمرة ٣٣٣ و ٣٣٤ — (٤) يستفاد حكمها من التنقيح من أوائل الشركة غمرة ١٠٠ ومن آخر باب الشركة الفاسدة من الدرود المختار غمرة ٣٥٧

(مادة ٦٤٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته^(١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجزء عليه لمصلحة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما سكن شريكه^(٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من المالك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الاتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل^(٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الاتفاع بالمالك المشترك في غيبة شريكه أن كان الاتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص مفرزة وأن سكنها وتخربت فعليه ضمها^(٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه^(٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الأرض المشتركة تنقصها أو أترك ينفعها أو يزيدا قوة فليس له أن يزرع فيها شيئا أصلا^(٦)

(١) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل كتاب الشركة - غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ و ١٣٣ - (٣) يستفاد حكمها وما بهما من تنقيح المحامدية من أوائل الشركة غرة ١٠٤ (٤) يستفاد من الهندية من أوائل متفرقات الشركة - غرة ٢٩١ - (٥) يستفاد من الدرر المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ وغرة ١٣٣ - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة - غرة ٣٣٦ وفي آخر غرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح المحامدية ضمن جواب عن القبية عن واقعات الناطق أرض بينهما فتجاب أحدهما فلشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الخراج اهـ

(مادة ٦٥٣)

حصة أحد الشرىكين أمانة في يد الآخر فإن هلكت بدون تعديه فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى مرمة أو عمارة يهره أصحابه بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا همر أحد الشرىكين الملك المشترك بأذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فإن همره الشريك بلا إذن شريكه يكون متبرعا للرجوع له عليه بمصارفه على العمارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عمارة وكان أحد الشرىكين غائبا وأراد الحاضر عمارته فإن عمره بأذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تنقص حصته وإن عمره بلا إذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ بمصارفه على العمارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا تهدم بناء المدار المشتركة وأراد أحد الشرىكين عمارتها أو أبى الآخر فإن كانت كبيرة تتحمل القسمة فلا يجبر إلا على العمارة فإن أنفق الآخر عليه بأذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطراره (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا تهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشرىكين بناؤه وامتنع الآخر

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة غمرة ٣٣٣

(٢) يستفاد من التمتع من أو غمرة ٢٠٦ من أو آخر القسمة

(٣) يستفاد من أو آخر الشركة الفاسدة من رد المختار غمرة ٢٥٤

(٤) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالغمرة المذكورة قبله

بناء على أن قبيلة الشرىك بمنزلة البائنه من العمارة كما يستفاد من الانقروية من أو آخر الشركة غمرة ٣٨٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشركة الفاسدة غمرة ٣٥٥ ومن رد المختار بضامن أوائل متفرقات النضا

غمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعده من المادتين

يجبر على العمارة فان لم يمر بأذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٦٥٩)

اذا تهدم الملك المشترك الذى لا يحتمل القسمة وصار عرصه وطلب أحد الشريكين عمارته وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصه بينهما

(مادة ٦٦٠)

اذا احتاج الملك المشتركين فاصرين أو وقفين الى العمارة وكان ابقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة والآخر تمتنع فانه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين^(١)

(مادة ٦٦١)

اذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحدا الشريكين أراد نقضه وأبى الآخر يجبر الآبى على نقضه وهدمه^(٢)

(مادة ٦٦٢)

اذا هدم الشريكان الحائط المشترك بينهما أو تهدم هو بنفسه فان كان لهما عليه حولة يجبر الآبى على البناء مطلقا سواء كانت عرصه الحائط عريضة أم لا وان لم يكن لهما عليه حولة لا يجبر الآبى لوعرصته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لاحدهما عليه حولة دون الآخر وأراد صاحب الحولة البناء وأبى الآخر يجبر الآبى مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا وان أراد الآخر وأبى صاحب الحولة يجبر الآبى لوعرصته غير عريضة ولا يجبر لو عريضة لامكان القسمة

وفى كل موضع يجبر فيه الآبى اذا بنى الآخر بلا اذن القاضى لا يرجع على الآبى بشئ وان بنى بأذن القاضى يرجع على الآبى بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآبى من الانتفاع بالحائط ووضع حولته عليه حتى يأخذ منه ذلك^(٣)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الشرح العاشرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشرح العاشرة من أوسط الضابط الذى ذكره نمرة ٣٥٤

(٣) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المختار من أواخر الشرح العاشرة نمرة ٣٥٥

كتاب العارية

(مادة ٦٦٣)

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (١)

(مادة ٦٦٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للاقتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٦٦٥)

لا تخرج العين المستعارة عن ملك المعير (٢)

(مادة ٦٦٦)

يجب على المستعير أن يعتني بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بملك نفسه

(مادة ٦٦٧)

إذا أطلق المعير للمستعير الاقتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن ينتفع بالعارية

في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فإن تجاوزه

وهلكت العارية ضمنها (٣)

(مادة ٦٦٨)

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعملها في غير الوقت والمكان

المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ومجاوزه إلى ما فوقه ضرراً وانعاله استعماله

استعمالاً مماثلة لما قيده أو أخف منه ضرراً

(مادة ٦٦٩)

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالاتفاع ولم يعين منتفعاً جاز للمستعير أن ينتفع بنفسه بالعين

المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا ما لم يكن قد

استعملها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك إعارتها لغيره (٤)

وإن قيدها المعير وعين منتفعاً يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير

إعارتها لغيره وأن خالف وأعارها فهلك فعله ضمنها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف

المستعمل فيما لك المستعير إعارتها لغيره ولا يضمن إن أعارها وهلك في يد المستعير الثاني

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر الأول العارية غرة ٥٠٣ — (٢) يستفاد من أوائل

الباب الأول من الهندية في تفسيرها غرة ٣٤٣ — (٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع

في خلاف المستعير غرة ٣٤٦ ومن الدر من أواسط العارية غرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرورد المختار من أواسط العارية غرة ٥٠٣ وغرة ٥٠٤

(مادة ٦٧٠)

إذا نهي المغير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقاً سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا^(١)

(مادة ٦٧١)

إذا كانت الاعارة لعل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له اعارتها بعده فإن أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا^(٢)

(مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير اداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الاعارة فإن أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها^(٣)

(مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الاعارة فإن هلكت عند المستودع بلا تعديده فلا ضمان عليه

(مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولأن رهنه بالاداء كان استعاره الرهن باذن المغير فإن أجزها بلاذنه فهلكت في يد المستأجر فللمغير الخيار أن شاء ضمن المستعير وأن شاء ضمن المستأجر فإن ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وأن ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير إذا لم يعلم وقت الاجارة أنها عارية في يده وإن رهنه أو هلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المغير المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير والراهن وبين المرتهن^(٤)

(مادة ٦٧٥)

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقته أو كان في استردادها ضرر إلا إذا كان الضرر لزواله نهاية معلومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر^(٥)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدرمن أوسط العارية غمرة ٥٠٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية

أواخر العارية غمرة ٩٧ - (٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح الحامدية غمرة ٩٦ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكم قرأتها من الدرود المختار من أوائل العارية غمرة ٥٠٣

(٥) يستفاد من الدرأوسط العارية غمرة ٥٠٤ و٥٠٥ وكهلة رد المختار من المحل المذكور غمرة ٣٥٩

(مادة ٦٧٦)

اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعرفة لمكت قبل وصولها اليه سالمة فعلى المستعير ضمانها واذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فان ردها للمستعير على يد أمينه أو على يدمن في عيال المعيرة فلا ضمان عليه بهلاكها وان ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وان كان لا يملك الاعارة عند ردها على يد الأجنبي فانه يضمن بهلاكها ان حلت قبل وصولها سالمة الى مالكها أو الى المأذون له منه بقبضها (١)

(مادة ٦٧٧)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس والعيار استردادها متى شاء فان استردها وكان به إنشاء أو شجر للمستعير كغلة المعيرة قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير ان لم يضر القلع بالارض فان أضر به ينجيز المعير ان شاء قلعهما ورضى بالضرر وان شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيتهما مقاولعين بان تقوم الارض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٦٧٨)

اذا كانت اعارة الارض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكانت المستعير بهدم البناء أو قلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقاولعين وقائمين الى انتهاء المدة وان كانت الارض معارة للزراعة وكان به زرع لم يدرك أو ان حصاده فليس للمعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

(مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدد ويطلب اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعدى المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٣)

(مادة ٦٨٠)

اذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان اذا استعملها استعمالا معهودا معروفا وانما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمهما وما بعدهما من الدرر المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرر المختار أوائل العارية نمرة ٣٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من الهندي من أوسط الباب الخامس في تضييع العارية نمرة ٣٤٩

(مادة ٦٨١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها (١) وإن أخذ العارية متغلب ولم يدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقته بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردّها فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيمات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها (٢)

وكذلك إذا كانت العارية بمقدرة بمكان معين بخافوا المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان (٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها وردها تكون على المستعير (٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان إذا ادّعى المستعير أنه فعله بإذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير لأن تقوم له بينة على الأذن (٥)

(مادة ٦٨٥)

تفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنقل العارية لورثة المستعير (٦)
فإن مات المستعير بمجهل لا عين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجباً إذا وُد من التركة

كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلومة من الأعيان المثلية التي تستهلك بالانتفاع بها ليردها (٧)

- (١) يستفاد من تنجيد الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣ — (٢) يستفاد حكمهما من رد المختار وأوسط العارية غمرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنجيد الحامدية غمرة ٩٣
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المختارين وأوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدرغرة ٥٠٣
- (٥) يستفاد من رد المختارين وأوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن تنجيد الحامدية من أوسط العارية غمرة ٩٥
- (٦) يستفاد من الدرود المختارين أو آخر العارية غمرة ٥٠٧ ومن تنجيد الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣
- (٧) يستفاد من الدرود القرض غمرة ١٧١

(مادة ٦٨٧)

انما تخرج العين المقترضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فثبتت في ذمة المستقرض مثلها لالعينها ولو كانت قاعة (١)

فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

(مادة ٦٨٨)

يصح القرض في الاعيان المثلثة وهي التي لا تتفاوت آحادها فتفاوتها تختلف به قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدونات المتقاربة (٢)

(مادة ٦٨٩)

لا يصح القرض في القيمات وهي التي تتفاوت آحادها فتفاوتها تختلف به قيمتها

(مادة ٦٩٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضروبين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويوفى بدلها عددا من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعددا (٣)

(مادة ٦٩١)

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)

وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٦٩٢)

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقترضة قدر اوصفه (٥)

(مادة ٦٩٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

(مادة ٦٩٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده قبل حلول الاجل (٧)

(١) يستفاد من الدر من أوسط القرض غرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما عدها من الدر وردها المختار من أوائل القرض غرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الراب من الدر وردها المختار غرة ١٨٣

(٤) يستفاد من أو اخر فصل الحبس من الدر وردها المختار غرة ٣٤١

(٥) يستفاد من أوائل القرض في الدر وردها المختار غرة ١٧١ ومن الدر وردها المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٧) يستفاد من الدر وردها المختار من أو اخر المراجعة غرة ١٧٠

(مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقدار معين من النواوس الرائجة والنقود غالبية الغش فكسدت وبطل التعامل به عليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها وإن استقرض شيئاً من المكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبرة برخصها وغلوها (١)

(مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الأعيان المقرضة بأن استملكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار إلى أن يوجد مثلها إلا إذا تراضى على القيمة (٢)

(مادة ٦٩٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسراً لأماله فلا يطالب به إلا عند يساره

(مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته (٣)

(مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي مجبور عليه شيئاً فاستملكه كما لصبي فعليه ضمانه فإن تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية للمقرض استرداها (٤)

كتاب الوديعه

(مادة ٧٠٠)

الوديعة هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله سراحه أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (٥)

(مادة ٧٠١)

يشترط لصحة الوديعة كون المال المودع قابلاً لإثبات اليد عليه (٦)

- (١) يستفاد حكمها من الدرود المحار من أوائل القرض غرة ١٧٣ - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الخامدية من أوسط باب القرض غرة ٣٣٤ ومن الدرود المختار من أوسط القرض غرة ١٧٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرأ و آخر القرض غرة ١٧٥ - (٤) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط فصل في القرض غرة ١٧٤ - (٥) تستفاد من الدرأ أول الوديعة غرة ٤٩٣ - (٦) تستفاد من الدرأ أول الوديعة غرة ٤٩٤

(مادة ٧٠٢)

انما يتم الايداع في حق وجوب الحفظ بالإيجاب والقبول صريحاً مع تسليم العين للمستودع تسليمياً حقيقياً أو حكماً بما بأن يضعها بين يديه أو بالإيجاب والقبول دلالة بأن يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فإنه يجب عليه حفظها (١)

(مادة ٧٠٣)

إذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم واستلمها المستودع صح استلامها وإن لم يدر ما فيها وإن ادعى صاحبها عند ردها إليه نقصان شيء منها فلا يجب على المستودع المين الآن يدعي المودع عليه الخيانة (٢)

(مادة ٧٠٤)

ليس للمستودع أن يأخذ أجره على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (٣)

(مادة ٧٠٥)

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضعها في حرز مثله أعلى حسب نفاستها (٤)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله بمن في عياله

(مادة ٧٠٦)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع إذا كان عاقلاً بالغاً أو ماله كان صبيّاً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة إلا إذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فإنه يضمن بالاستهلاك (٥)

(مادة ٧٠٧)

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التهرز أم لا وانما يضمنها المستودع بتعديها عليها أو بتقصير في حفظها (٦)

(مادة ٧٠٨)

إذا كان الايداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التهرز منه فضمنها على الوديع

- (١) يستعاد من الدراوئل الايداع مرة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الهندية من واحد الباب الرابع فيما يكون تضبيعاً للوديعة مرة ٣٣٦ ومن أوسط الوديعة من تنفع الحامدية مرة ٨٤ - (٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الايداع مرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية مرة ٣٣١ (٤) يستفاد من تنفع الحامدية من أوسط الوديعة مرة ٨٧ - (٥) يستفاد من الدر وكاملة رد المختار من أوائل الايداع مرة ٣٠٩ - (٦) يستفاد من الدراوئل الايداع مرة ٤٩٤ وكاملة ما بعدها

(مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيداً ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والجل به وإن كان غير مفيداً وكان مفيداً لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو ولا يعمل به (١)

(مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبى من غير عذر بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدى المستودع الثانى فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثانى فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثانى وإن ضمن الثانى فلا رجوع له على أحد (٢) وإن هلك عند الثانى بدون تعديه وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلك بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثانى

(مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

(مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يصرف في العين المودعة عنده بأجرة أو إعارة أو رهن بلا إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلك في يد المستأجر أو المستعير أو المرتن فلصاحبها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتن (٤)

(مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة براً وإن كان لها أجل مالم ينه صاحبها عن السفر بها أو يعين مكان حفظها نصاً أو يكن الطريق مخوفاً (٥)

(مادة ٧١٤)

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها بخالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفاً وسار بها سقراً له منه بدفها هلكت فعليه الضمان وإن كان السفر ضرورياً لبدله منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله إن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن دافق بها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنصيح الحامدية من أواخر لودمية مرة ٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدهما من تنصيح الحامدية وأوائل الودبية مرة ٨١ وقرة ٨٢ - (٣) يستفاد حكمها من التنصيح وأوائل الودبية مرة ٨٢ (٤) يستفاد حكمها من الهندية وأوائل كتاب الودبية مرة ٣١٧ - (٥) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المحتار من أوسط الودبية مرة ٣٣٤ وقرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من الفهر للمذكرة

(مادة ٧١٥)

إذا خلط المستودع الوديعه بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالين عن بعضهم ما فعله ضمناً سواء كان المال الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها غيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمته على الخلط ولو كان صغيراً أو ابناً الصغير لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٧١٦)

إذا خلط المستودع الوديعه بماله باذن صاحبها أو اختلطت بلا صنعه بحيث يتعسر تفريق المالين عن بعضهم ما يصير المستودع شريكاً للمالك الوديعه شركة ملك وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعه غائباً بغيبه منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولبن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمناً (٢)
فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعليه الضمان

(مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعه غائباً بغيبه منقطعة فعلى الوديع حفظها الى أن يعلم موته أو حياته (٣)
وإن كانت الوديعه مما يتلف بالمكث فللمستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(مادة ٧١٩)

الوديعه التي تحتاج الى نفقة وموئنه تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائباً وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم ويتفق عليها من أجرتها فإن كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالاتفاق عليها من ماله الى ثلاثة أيام إلا كثر رجاءه أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أقل ولله وحفظ ثمنها عنده (٤)

(مادة ٧٢٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعه بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعه وإن صرف عليها باذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفقه على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيواناً

- (١) يستفاد حكمها والى بعده من الدرر المختار من أوسط الوديعه غرة ٤٩٧ و ٤٩٨ وكذا ثامن الدرر وكمله رد المختار من أوسط الوديعه غرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ - (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر ورد المختار من أوسط باب النفقة غرة ٦٦٦ - (٣) يستفاد حكمها من رد المختار وأخر الوديعه غرة ٥٠١
(٤) يستفاد حكمها والمادة بعده من رد المختار وأخر الأبداع غرة ٥٠١ المذكورة قبله

(مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الابداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة الى صاحبها^(١)

(مادة ٧٢٢)

اذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فان خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وان فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها^(٢)

(مادة ٧٢٣)

اذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها اليه فان منعها منه بلا حق حال كونه قادرا على تسليمها فهلك فعليه ضمانها^(٣)

فان كان عاجزا عن تسليمها فلا ضمان عليه بها لولاها

(مادة ٧٢٤)

اذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها^(٤)

فان مات المستودع مجهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشارك المودع سائر غرماء الوديع فيها

(مادة ٧٢٥)

اذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشترى فهلك في يده يخرص صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمته يوم البيع والتسليم ان كانت قيمة أو مثلها ان كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنه وديعة أو لا وان كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يخرص صاحبها ان شاء أخذها ورد البيع وان شاء أجازا البيع وأخذ الثمن اذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز^(٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر الابداع آخره ٤٩٨ مما كتبه تحفه وقت الانكار اه

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وأخر الوديعة غرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعده من الدرر وأوائل الوديعة غرة ٤٩٥

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعده من الدرر ودر المختارين أوسط الابداع غرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح

الحامدية من أوائل الابداع غرة ٨٣

(٥) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من آخر البيوع غرة ٢٩١ و غرة ٢٩٧

(مادة ٧٢٦)

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها منه إلا بإذن الحاكم وإن سلمت إليه بلا إذنه وهلكت أوضاع فعل المستودع ضمانها (١)

(مادة ٧٢٧)

إذا استعقت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها (٢)

(مادة ٧٢٨)

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بعثلهان كانت من المثليات ووجد مثلهما في السوق أو بقيتهما أن كانت من القيمات أو من المثليات ولم يوجد مثلهما في السوق (٣)

كتاب الكفالة

الباب الأول

الفصل الأول

(مادة ٧٢٩)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٤)

(مادة ٧٣٠)

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده ما يقبل الطالب أو نائبه ولو فوض إليها مجلس العقد (٥)

(مادة ٧٣١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلًا بالغًا فلا تصح كفالة المجنون ولا صبي ولو كان تاجرًا ولا الكفالة لمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجرًا (٦)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ به الكفيل

(١) يستفاد حكمهما من أواخر الأيداع من تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ عند قول الدر لا يبرأ مديون الميت يدفع

الدين إلى الوارث - (٢) يستفاد من أوائل الغصب والضمان من الانقروية غرة ٣٤٦ - (٣) يستفاد

حكمهما من أوائل كتاب الغصب من الدر غرة ١١٦ - (٤) يستفاد من أول كفالة الدر غرة ٣٤٩

(٥) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غرة ٢٥١ - (٦) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل

الكفالة غرة ٢٥١ وغرة ٢٥٢

(مادة ٧٣٢)

يشترط أيضا صحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً معلومة وأن يكون مقدورا التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٧٣٣)

لا تصح كفالة المريض مريض الموت إن كان مديونا بدين محيط بماله وإن كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالاته متخرج من ثلث ما بقي من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا بقدر الثلث (٢)

(مادة ٧٣٤)

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها إن كانت قيمية أو مثلها إن كانت مثلية كالبائع فاسداً أو المصوب أو المقبوض على سوم الشراء إن سعى له ثمتا (٣)

(مادة ٧٣٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعندها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبائع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(مادة ٧٣٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم بأن يكون شرط الفرجحوب الحق أو لا مكان الاستيقاء أو لتعذره (٤)

(مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالأمانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر (٥)

(١) يستعادم الدرود المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥١

(٢) يستعادم الدرود المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرود المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٤٩ وغرة ٢٥٠ ومن أوسط مادة ٣٦٨

(٤) يستعادم الدرود المختار من أوسط الكفالة غرة ٢٦٥ وغرة ٢٦٦

(٥) يستعادم رد المختار من أوسط الكفالة غرة ٣٦٨

الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٧٣٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان احضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يجبس مالم يظهر بحره وعدم اقتداره على احضاره (١)

(مادة ٧٣٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائباً بغير معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللمكفول له ان يستوثق بأخذ كفيل من الكفيل عند ذهابه لاحضار المكفول به وان كان المكفول غائباً ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٧٤٠)

يبرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه ايضاً والا فلا (٢)

(مادة ٧٤١)

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل ايضاً كما يبرأ ان مات الكفيل الاقل ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفالة بالمال)

(مادة ٧٤٢)

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً ومجهولاً وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الزمة وهو مالا يسقط الا بالاداء والا ببراء (٣)

(١) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدرمن أوسط الكفالة مرة ٢٥٦

(٢) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدرمن أوسط الكفالة مرة ٢٥٧

(٣) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدرور المختار من أوسط الكفالة مرة ٢٦٢ و ٢٦٣

(مادة ٧٤٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضى

(مادة ٧٤٤)

اذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصته صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما يباع له ولا كفالة الوصى بثلث ما يباعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما يباعه من مال الوقت

(مادة ٧٤٦)

يجوز للدائن المكفول دينه معطالية الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبةهما معا وان كان للكفيل كفيل فللدائن مطالبة من شاء منهما (٢)

(مادة ٧٤٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدة بعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم يجتمع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٤٨)

اذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معاً عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول

فان التزم كل منهم منفردا بجميع المازم في ذمة الآخر فللدائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

(مادة ٧٤٩)

اذا كان الدين مؤجلاً على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضاً (٤)

(مادة ٧٥٠)

اذا تكفل الكفيل بالدين الحالى كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرمن أو وسط الكفالة غرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الأولى من آخر الفصل الثانى في الكفالة بالنفس والمال من الهندية غرة ٢١٥ وحكم الثانية من أوائل الكفالة غرة المختار غرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرور المختار من أوائل كفالة الرجاء غرة ٢٨٦

(٤) تستفاد من الدرور المختار من أو وسط الكفالة غرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة ففي هاتين صورتين لا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥١)

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وإن أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥٢)

إذا أدى الكفيل ما كفله به من ماله فله الرجوع عما أدى على الاصيل إن كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (١)

(مادة ٧٥٣)

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (٢)

(مادة ٧٥٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن مجبلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٧٥٥)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالاً في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لامن الكفيل (٤)

(مادة ٧٥٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أدام وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

(مادة ٧٥٧)

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلا طالب الخيار في أخذه حالاً من أى الترتين شاء

(مادة ٧٥٨)

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن (٥)

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة نفرة ٢٧١ - (٢) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة نفرة ٢٧٢

(٣) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نفرة ٢٧٥ - (٤) يستفاد حكم هذه المادة والتين بعدها

من الدرأوسط الكفالة نفرة ٢٧٥ - (٥) يستفاد من الدرأوسط الكفالة نفرة ٢٧٠

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال أن كانت كفايته حالة أن يمنع الاصيل من السفر أن كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو يدفع الدين إلى الطالب أن كانت الكفالة بالمال (١)

الفصل الرابع

(في الإبراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

إدابات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المديون برئ كفيله من الكفالة (٣)
فإن كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المديون لا من حصة الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

حالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من المحيل والمحال والمحال عليه
توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامته (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٢ وغمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٣

(٤) يستفاد حكمهما من أوسط الكفالة من تنقيح المحامدية غمرة ٣٣٥

(٥) يستفاد حكمهما من أواخر الكفالة من تنقيح المحامدية غمرة ٣٣٧

كتاب الحـِـوَالَةِ

(مادة ٧٦٦)

الحِوَالَةُ هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل إلى ذمة المحتال عليه (١)

(مادة ٧٦٧)

الحِوَالَةُ قسمان مطلقة ومقيدة (٢)

(مادة ٧٦٨)

الحِوَالَةُ المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حِوَالَةٍ مطلقة غير مقيدة بإدائه من الدين الذي للمحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مغضوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

(مادة ٧٦٩)

الحِوَالَةُ المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حِوَالَةٍ مقيدة بإدائه من الدين الذي للمحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مغضوبة

الفصل الأول

(في شروط صحة عقد الحِوَالَةِ ونفاذه)

(مادة ٧٧٠)

يُشْتَرَطُ لصحة انعقاد الحِوَالَةِ أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلًا بالغًا فلا تصح حِوَالَةُ مجنون وصبي غير مميز ولا احتساليهما كما أنه لا يصح قبولهما الحِوَالَةَ على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه مميزًا أو ما ذنوبه في التجارة (٣)

(مادة ٧٧١)

يُشْتَرَطُ لنفاذ عقد الحِوَالَةِ أن يكون المحيل والمحتال بالغين فلا تنفذ حِوَالَةُ الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على إجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت وإلا فلا

ولا ينفذ احتساليه إلا إذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملاً من المحيل

(مادة ٧٧٢)

يُشْتَرَطُ لصحة الحِوَالَةِ رضا الكل أي المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه

(١) يستفاد من الدرر أول الحِوَالَةِ المرة ٢٨٨

(٢) يستفاد من مجموعها والتين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحِوَالَةِ المرة ٣٤٠

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحِوَالَةِ من الدرر والمختار المرة ٢٨٩

بل لو كان غامبا في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه فقيل الحوالة راضيا لامكرها صحت الحوالة والتزم للجهل بالدين المحال به ومالم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للجهل حق في مطالبة

انما لا يشترط رضا الجهل عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استدان زوجته النفقة عليه بأمر القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بالرضاء ويكون ملزوما بالدين للجهل

(مادة ٧٧٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديونا للجهل والافهي وكالة ولا يشترط أن يكون الجهل عليه مديونا للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صحت والتزم بالدين للجهل ولو لم يكن الجهل عليه مديونا للمحيل (١)

الفصل الثاني

(في الديون التي تجوز الحوالة بها)

(مادة ٧٧٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

(مادة ٧٧٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معالما فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلا احتال بما سيثبت للمحيل على الجهل عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٧٧٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضا بالديون المترتبة في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٧٧٧)

إذا قبل الجهل الحوالة ورضى الجهل عليه به أبرئ المحيل وكفيله إن كان له كفيل من الدين ومن المطالبة معا وثبت للجهل حق مطالبة الجهل عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق الجهل (٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والمادة من عددها من رد المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩٠ - (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩١ و ٢٩٢

(مادة ٧٧٨)

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة المحيل عن الاحتال عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مغصوبة فله أن يطالبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المحتال به للحتال فإن أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فإن لم يكن الاحتال عليه ديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحتال به رجع عليه بمثله فإن أدى بلا أمره فهو متطوع لا رجوع له عليه بما أدى (١)

(مادة ٧٧٩)

إذا كانت الحوالة مقيدة بعين أو مائة أو مغصوبة أو بدين خاص للمحيل على الاحتال عليه فلا علك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا الاحتال عليه دفعها للمحيل فلا دفعها إليه ضمنها للحتال ويكون له الرجوع بها على المحيل

(مادة ٧٨٠)

إذا أقال المرتهن غريمه على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للحتال وكذا إذا أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن سقط حقه في حبس العين المباعة أما إذا أقال الراهن المرتهن بالدين على آخر أو أقال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

(مادة ٧٨١)

إذا أقال المدين دأئنه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للمحيل ويؤدي الدين المحتال به من ثمنها وقبل الاحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صحت الحوالة لا أمر المحيل التحال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٣)

(مادة ٧٨٢)

يقعول الدين على الاحتال عليه بصفته التي على المحيل (٤)
فإن كان الدين على المحيل حال تكون الحوالة به على الاحتال عليه حالة ويدفع الاحتال عليه الدين المحتال به مجبلا

(١) يستفاد حكمها من المادة ٢٨٥ من أواخر المحوالة من الدرر المختارة ٢٩٤

(٢) يستفاد حكمها من رد المختار وأوائل المحوالة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمها من رد المختار من أواخر المحوالة ٢٩٥ من البرازية من الفقهية

(٤) يستفاد من رد المختار في أواخر المحوالة بالثمن المذكورة قبله في تنبيه من الفتح

وان كان الدين على المحيل مؤجلاً تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات المحيل بقی الاجل وان مات المحتال عليه صار الدين حالاً ويؤدي من التركة ان كان به ما يفي بأدائه والارجع المحتال بالدين أو بما بقي له منه على المحيل ليؤدي به عند حلول الاجل

الفصل الرابع

(فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجب)

(مادة ٧٨٣)

لا يرجع المحتال بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة به لانه المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أو لهما أن يحدد المحال عليه الحوالة ولا يثبت لكل من المحيل والمحتال ثمانية ما أن يموت المحتال عليه مقلساً ولم يترك عينا تفي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مقلس فلا تبطل الحوالة (١)

(مادة ٧٨٤)

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتقليسه ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود الدين على المحيل (٢)

(مادة ٧٨٥)

إذا سقط الدين المقيده الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل (٣)

(مادة ٧٨٦)

إذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة فلو أقال البائع غريمه على المشتري بثمن المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو رد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على المحيل بما آذاه

(١) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوسط المحوالة مرة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوسط المحوالة مرة ٢٩٣. بناء على قول الامام المرجع في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والمادة الاولى من التي بعدهما من رد المختار من أوسط المحوالة مرة ٢٩٤

(مادة ٧٨٧)

إذا أقال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أداؤها للمحتال فلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة ويبطلانها يعود الدين على المحيل (١) واستحقاق الوديعة للغريم يبطل للحوالة كهلاكها فان كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال قيمتها ان كانت من القيميات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

(مادة ٧٨٨)

إذا أقال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأدائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أداؤها للمحتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها (٢) فان استحققت العين المغصوبة للغريم يبطل الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٧٨٩)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بتمنه اذا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل (٣)

الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٧٩٠)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (٤) فإذا مات المحيل مديوناً قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فما قبضه منه في حياة المحيل فهو له أي للمحتال وما لم يقبضه فهو فيه أسوة لغرماء المحيل وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالحصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٧٩١)

إذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(١) يستعاد من الدرود المختار من أوسط المحوالة مرة ٢٩٣ — (٢) يستعاد من الدرود المختار من

أوسط المحوالة مرة ٢٩٣ — (٣) يستعاد من الدرود المختار أو آخر المحوالة مرة ٢٩٥

(٤) يستفاد حكم هذه المادة والتين بهما من رد المختار أو آخر المحوالة مرة ٢٩٤

(مادة ٧٩٢)

إذا مات المحتال عليه مديونا يقسم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالحصص وما تبقى للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل

(مادة ٧٩٣)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للمحيل على المحتال عليه وكذا لو وهب المحتال مال الخوالة للمحتال عليه (١)

الفصل السادس

(في برائة المحتال عليه)

(مادة ٧٩٤)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بإحالة المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الخوالة (٢)

(مادة ٧٩٥)

إذا أبرأ المحتال للمحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث لو كان غير مديون للمحيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

(مادة ٧٩٦)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فإن كان مديونا للمحيل سقط عنه الدين قصاصا وإن لم يكن مديونا للمحيل كان له ولورثته الحق في مطالبة به

(مادة ٧٩٧)

لا يصح إبراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (٤)

(مادة ٧٩٨)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما ~~مكروه~~ تحريرا إذا كانت المنفعة مشروطة أو متعارفة (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة الثمرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل المحوالة الثمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أوسط المحوالة الثمرة ٢٩٣ ومن أوخرها الثمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة الثمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية وأخر المحوالة الثمرة ٢٤٣

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أوخر المحوالة الثمرة ٢٩٥

كتاب الوكالة

الباب الاول

(في ماهية الوكالة وشروط صحتها)

الفصل الاول

(مادة ٧٩٩)

التوكيل هو اقامة الغير مائة ام نفسه في تصرف جائز معلوم (١)

(مادة ٨٠٠)

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بان يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله أيضا

(مادة ٨٠١)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا نوكيل صبي يعقل يتصرف ضارضا محضا ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائري من الضرر والنفع ان كان مأذونا بالتجارة فان كان محجورا يتعقد توكيله موقفا على إذن وليه أو وصيه

(مادة ٨٠٢)

تتعقد الوكالة بإيجاب وقبول وبشترط علم الوكيل بالوكالة فان ردها الوكيل بعد علمها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد ردّه (٢)

(مادة ٨٠٣)

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا الى وقت مستقبل (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدهما من الدرر من أوائل الوكالة غرة ٤٠٠

(٢) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٣٤٥ وغرة ٣٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٣٧

(٣) يستفاد من الهندية من أواسط الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور غرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ من أوائل الوكالة ٨١

(مادة ٨٠٤)

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لا يعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلائنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا (١)

(مادة ٨٠٥)

كل عقد جاز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره (٢)
فيجوز لمن توفرت فيه شروط الأهلية أن يوكل غيره بإيقاع واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالببيع والشراء والايجار والاستيجار والرهن والارتهان والايدياع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والاراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة وشح ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فإنه لا يجوز

(مادة ٨٠٦)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعيمها بتعيمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مقوضا بكل حق هو له وبالخصومة في كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاص به والخاص (٣)

(مادة ٨٠٧)

يصح تفويض الرأى للوكيل فينصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص (٤)

(مادة ٨٠٨)

إذا كان الامر مفوضا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلا عن الموكل فلا ينعزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

(مادة ٨٠٩)

إذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لاحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به الا اذا كان لا يحتاج فيه الى رأى كإيقاع الدين وشح أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصومة فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر فى الخصومة لاحضرته فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقا (٥)

- (١) يستفاد حكم صدره من بكملة رد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة نمرة ٤٤٠ — (٢) يستفاد من الدرر أوائل كتاب الوكالة نمرة ٤٠١ و ٤٠٣ ومن أوسط الباب الاول في بيان معناها نمرة ٤٤٠ من الهندية — (٣) يستفاد من الدرر ورد المختار من أوائل الوكالة نمرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن بكملة رد المختار من أوائلها نمرة ٢٥٦
- (٤) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرر أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء نمرة ٤١١
- (٥) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرر نمرة ٤٠٩

(مادة ٨١٠)

إذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسممة ان وقت وأخذ كرمعلا معين يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشترط وكان الوكيل عن يعمل بأجر فله أجر المثل والا فلا (١)

الفصل الثاني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٨١١)

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايدياع والاقرض اذا عقده الوكيل من جهة مريدا التملك يصح العقد على الموكل مطلقا وتعلق به حقوقه سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل وإن كان وكيلًا في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وإن أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٢)

(مادة ٨١٢)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفى فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء والابارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه ما لم يكن مجبوراً عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فان أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من الحقوق والواجبات (٣)

(مادة ٨١٣)

الصبي المميز أو العبد المنجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها الحقوق الى الوكيل تعلق حقوق عقدهما بالموكل لاجلها (٤)

(مادة ٨١٤)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد من تنهيج الحامديتين أوسط الوكالة غرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة غرة ١٣٩ ومنها غرة ١٥٣ ومن أواخر اجارة الانتقوية غرة ٣١٥ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرر من أواخر ترجمه كتاب الوكالة غرة ٤٠٣

(٣) يستفاد من الدرر وأواخر ترجمه كتاب الوكالة غرة ٤٠١ و ٤٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أواخر كتاب الوكالة غرة ٤٠٣ وكذا ما بعدها

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٨١٥)

يشترط صحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوماً عيناً وجنساً مع بيان قدره أيضاً أن كان من المقدرات كملكيات والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن^(١)

(مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً وفوض الأمر في شرائه لرأى الوكيل صحته الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد^(٢)

(مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مفوضاً لرأى الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً جهالة فاحشة كجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن وإن كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صحته الوكالة وإن لم يبين الثمن وإن كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن أو النوع صحته الوكالة والأفلا

(مادة ٨١٨)

إذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه الأعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريراً نفذ على الوكيل ولا يتوقف على إجازة الموكل إلا إذا لم يجد نقداً على الوكيل بأن يكون الوكيل صبيّاً أو مجبوراً^(٣)

(مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً إلى خير^(٤)

- (١) يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٩
- (٢) يستفاد حكمهما من الدر وتكملة رد المختار من أول باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدها
- (٣) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٤٠٠
- (٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية غمرة ٤٤٧ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضاً من الباب المذكور غمرة ٤٤٨ وحكم باقيهما من أوسط باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة رد المختار غمرة ٢٩٠

فان عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله مطلقا سواء كان وكيلًا بشراء معين أو غير معين وان اشترى بأقل منه فان كان وكيلًا بشراء معين نفذ على الموكل وان كان وكيلًا بشراء غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه له بصفة فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فانه ينفذ على الموكل

(مادة ٨٢٠)

اذا عين الموكل قدر الثمن لو كيله بشراء معين وأمره أن يشتريه به حالًا فاشتراه به نسبة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسبة فاشتراه به حالًا لزم الوكيل وان عين قدر الثمن لو كيله بشراء غير معين وأمره أن يشتري به حالًا فاشترى به نسبة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسبة فاشترى به حالًا لزم الموكل (١)

وان كان السعر معروفًا عند الناس كثر الخبز واللحم فلا ينفذ على الموكل الا بثن المثل (٢)

(مادة ٨٢١)

اذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وان لم يكن دفعه للبائع (٣)

(مادة ٨٢٢)

اذا اشترى الوكيل بالشراء بثن مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالًا فان أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقدا فلا وكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالًا (٤)

(مادة ٨٢٣)

لا يجوز للوكيل بشراء معين أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه له ما لم يشتريه بثن أو يزيد من الثمن الذي عينه له أو يجنس آخر (٥)

(مادة ٨٢٤)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه (٦)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من المهندية غرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحاشية من أواسط الوكالة غرة ٤٠٣ بالعز والى الدر وغيره

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتهما من الدرورد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٤٠٣

(٥) يستفاد من أواسط باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٤

(٦) يستفاد حكمها من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر وتكملة رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (١)

(مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديه هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء
وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لا خذ غنمه وتلف في يده أو ضاع لزومه أدائه غنمه (٢)

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتغابن الناس فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف
فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأقل منه فان باعه بأقل منه وسلمه للمشتري لا يملكه وللموكل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للموكل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل
فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

(مادة ٨٢٨)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فالوكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه باجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (٤)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم فقرتيهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية غرة ٤٥٨ ومنها في أوصل الباب المذكور غرة ٤٦٣ ومن الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غرة ٣١١

(مادة ٨٢٩)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيعته لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لا أنقص منها ولو نقصا نأيسيرا ولا مثلها ما لم يكن الموكل أمرا بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم يمثل القيمة لادونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل ببيعته لابنه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عتانا ومفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيعته إذا كان من جنس تجارتهما (١)

(مادة ٨٣٠)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيعته ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

(مادة ٨٣١)

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفلا على المشتري بما يباعه منه نسيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣) وإن أمر الموكل أن لا يبيع نسيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفته وإن خالف لا يستغني عنه على الموكل (٤)

(مادة ٨٣٢)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقدي بيع أولم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخبر كل منهما بين الاخذ والترك (٥)

(مادة ٨٣٣)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للوكل وللمشتري الامتناع من دفعه للوكل وإن دفع المشتري الثمن للوكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه (٦)

(مادة ٨٣٤)

يجب الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه عنه إن كان حالا (٧)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدرر وكاملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غرة ٨٠٨ و ٣٠٩

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر وكاملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غرة ٤٠٨

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المختار من أوائل كتاب الوكالة غرة ٣٦١

(٥) يستفاد حكمهما من الدرر وحاشية الطحطاوى من أوائل باب عدل الوكيل غرة ٢٨٨

(٦) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٣٩٨

(٧) يستفاد حكمهما من أوائل الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية غرة ٤٤٣

(مادة ٨٣٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باع من ماله اذا لم يقبضه من المشتري^(١)

(مادة ٨٣٦)

الوكيل بالبيع الذي لا أجر له لا يجبر على تقاضي الثمن وقبضه من المشتري
وتجوز اعادة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٣٧)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كالذلال والسمسار يجبر على تقاضي الثمن من المشتري
وتحصي له منه

(مادة ٨٣٨)

اذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن ان نقده اليه سواء كان الثمن باقيا في يده
أو سلمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وان نقد المشتري الثمن
الى الموكل رجع عليه به^(٢)

(مادة ٨٣٩)

اذا وجد المشتري عيبا قد عفا في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان
نقده الى الموكل فله أخذه منه^(٣)

(مادة ٨٤٠)

اذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالمبيع عيبا قد عفا فله أن يردّه على وارث الوكيل أو وصيه
قان لم يكن له وارث أو وصي يردّه على الموكل^(٤)

(مادة ٨٤١)

اذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه الا اذا تعدى عليه أو قصر في حفظه^(٥)

(١) يستفاد حكمهما من الهدية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

(٢) يستفاد حكمهما من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهدية غرة ٤٦٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار غرة ٣١٦

(٤) يستفاد من الهدية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣

(٥) يستفاد حكمهما من أول العاشر من كتاب الوكالة في الانقروية غرة ٤٥

الفصل الخامس (في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٨٤٢)

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وانما هو شرط للزومه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين الا اذا كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٢)

(مادة ٨٤٣)

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان أقام المدين عليه البينة على استيفاء الموكل أو ابرأه تقبل بيئته أما وكيل القاضى بقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة (٣)

(مادة ٨٤٤)

وكيل الصلح لا يملك الخصومة ووكيل الخصومة لا يملك الصلح

(مادة ٨٤٥)

اذا كان الموكل بالخصومة مدعيا وناهما مدة سفر أو كان مريضا في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم

وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول وكيله فان رضى به لزمه رضاه (٤)

(مادة ٨٤٦)

يجوز للخدعات أن يوكلن ويلزمن وكيلهن بدون رضا الخصم

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الشافى في التوكيل بالخصومة من الاثنية غرة ٤ وكذا من الدرر وتكملة رد المحتار من أوسط كتاب الوكالة غرة ٥٧

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر والمختار غرة ٤١٣

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرر والمختار غرة ٤١٣ ومن تكملة رد المحتار من المحل المذكور غرة ٣٣٨ وكذا حكم ما عدها من الفقرة الاولى ومن التكملة غرة ٣٣٧

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدرر والمختار غرة ٤٠١ وكذا ما عدها من المادتين

(مادة ٨٤٧)

يجز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه يوجب قبول توكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة (١)

(مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضرا أم غا "باصحيا أم مريضاً" (٢)

(مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بنبوت الحق عليه وإذا استثنى الموكل الاقرار في توكيله صح توكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

(مادة ٨٥١)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر (٤)

(مادة ٨٥٢)

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيله عاملا ولا يكون ضامنا لادائه بدون كفاية شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى في يده (٥)

(مادة ٨٥٣)

تجرى النيابة في الاستخلاف لالحلف في ثلاث الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبو الصغير الاستخلاف فله طلب تعيين خصمه ولا يحلف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه مباشرة العقد أو صح اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المحتار غرة ٣٦٠

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروية وهما شهما من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة الخ غرة ٥

(٣) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرر المختار غرة ٤١٣

(٤) يستفاد حكمهما من أول الخامس في التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية غرة ٣٧

(٥) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٤٠٣

(٦) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط كتاب الدعوى غرة ٤٢٥ وغرة ٤٣٦

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٨٥٤)

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاهاً وتحريراً بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير

فإن تعلق به حق الغير كما إذا رهن المدينون ماله وعند حلول الأجل وكل آخر يبيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (١)

(مادة ٨٥٥)

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وإن تعلق به حق الغير إلا في الوكالة يبيع الرهن إذا وكل الراهن العدل أو المرتهن يبيع الرهن عند حلول الأجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٢)

(مادة ٨٥٦)

للكيل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيصير على ابقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزاً إلى أن يعلم الموكل (٣)

(مادة ٨٥٧)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين أو وكاله بغير حضرة مديونه وإن وكله بحضرته لا يملك عزله بدون علم المدينون فإن دفع إليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

(مادة ٨٥٨)

تنهى الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كالأموال بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى والثانية من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٣٥٦

وغرة ٣٥٧ وعرة ٣٥٨

(٢) يستفاد حكمهما من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٣) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر ورد المختار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٤) يستفاد حكمها من الدرر من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٤١٧

كتاب الرهن

الفصل الاول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٨٥٩)

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاءه منه كلاً أو بعضاً (١)

(مادة ٨٦٠)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوماً مقدوراً التسليم محوزاً لا متفرقاً مفزغاً لا مشغولاً بحق الراهن مميّزاً لا مشاعاً ولا متصلاً بغيره (٢)

(مادة ٨٦١)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديناً ثابتاً في النعمة أو موعوداً به أو عيناً من الأعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالأمانات (٣)

(مادة ٨٦٢)

يشترط لتسام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضاتاً مالا للراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة (٤)

(مادة ٨٦٣)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد فإن رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن (٥)

(مادة ٨٦٤)

لا يصح اشتراط تعليق العين المرهونة للمرتهن في مقابله دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويقتل الشرط

(١) يستفاد من أول كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٧ ومن رد المحتار غرة ٣٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب الرهن من الهندية غرة ٤٣٣ و٤٣٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه وما لا يجوز من الدرر المختار غرة ٣١٨

(٤) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكمهما من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية غرة ٤٣٩ ومن

الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٢٣ ٨١

ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لبقاء الدين (١)

(مادة ٨٦٥)

يجوز للدينون اعطاء رهن واحد لعدة مداين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه عند الكل بعقد واحد بالتفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم يدينه (٢)

(مادة ٨٦٦)

يجوز للدينون أن يستعير مال غيره ويرهنه بأذنه فان أطلق له المعير الاذن ولم يقيد بشئ جازله أن يرهنه بأي قدر كان كثيرا أو قليلا وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير مخالفتها الا اذا خالف الى خير بان عين له المعير قدرا أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم ينقص عن قيمة الرهن (٣)

(مادة ٨٦٧)

اذا رهن المستعير مال المعير بأذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس للعير أن يرجع في الرهن بعد تسليمه للرهن بل يجبسه المرتهن الى أن يستوفي دينه (٤)

(مادة ٨٦٨)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضا أن يرهن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يضمن الاب قدر الدين لا الزيادة (٥)

(مادة ٨٦٩)

لا يجوز للوصي رهن ماله عند اليتيم ولا رهن مال اليتيم لنفسه وله رهنه عند أجنبي بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطلوب لليتيم (٦)

(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامد بفقرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل باب الرهن بوضع على يد مدلل من الدرعة ٣٣٤ - (٢) يستفاد حكمه من الدرود المختار من أو وسط باب ما يجوز ارتثاله وما لا يجوز فقرة ٣٣٠ - (٣) يستفاد حكم فقرته من أوائل باب التصرف في الرهن الخ من الدرود المختار فقرة ٣٣١ و ٣٣٢ - (٤) لتصریحهم ببعض رهن المستعار لرهنه فيثبت له حكم الرهن الملك الراهن فيمتنع رجوع المعير فيه ويكون لا راجع حيث ذ ٨١ - (٥) يستفاد حكمه من أو وسط باب ما يجوز ارتثاله الخ من الدرعة ٣١٩ (٦) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أو وسط باب ما يجوز ارتثاله الخ من الدرود المختار فقرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أوّل فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين فقرة ٣١٧

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يسكه بدين آخر على الرهن سابق على العقد أو لاحق به

وفاسد الرهن كصحته في الأحكام كلها فللمرتهن حق حبسه الى أن يصل اليه دينه بتمامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن واذا مات الراهن مدينوا فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبته الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبته الا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس به الى استيفاء ما بقي منه ولو قليلا (٤)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ما عليه لاحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ بحبس الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكاكه الرهن وتسليمه اليه الا اذا كانت العارية مؤقتة بجهة معاوضة فليس لمعيره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعدمضيها (٦)

(١) يستفاد حكم فقرتيهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٣٧٤ و ٣٧٥

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غمرة ٣٧٤

(٣) يستفاد من الدرمن أو اتمل كتاب الرهن غمرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غمرة ٣١٢

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدرمن أو آخر باب ما يجوز رهنه غمرة ٣٣١

(٦) يستفاد حكمهما من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٣٧٣

(مادة ٨٧٥)

لا يكلف مرتتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليبيعه لقضاء دينه لأن حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه (١)

(مادة ٨٧٦)

إذا أراد المغير فكال الرهن ودفع الدين المطلوب للرتتهن يجبر المرتتهن على القبول ويرجع المغير على المستعير بما أذاه من الدين إن كان الدين قدر قيمة الرهن وإن أقل لا يجبر على تسليم الرهن فإن كان أكثر فالأكثر يرجع فلا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٨٧٧)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة (٣)

(مادة ٨٧٨)

إذا مات الراهن المستعير قبل سابق الرهن على حاله محبوساً في يد المرتتهن ولا يساع بدون رضا المغير (٤)

(مادة ٨٧٩)

إذا مات المغير مديوناً بغير الرهن المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتتهن ولو ورثة المغير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

(مادة ٨٨٠)

إذا مات الراهن باع وصيه الرهن بأذن مرتتهن وقضى منه الدين للرتتهن فإن لم يكن له وصي ينصب القاضى له وصياً أو يأمره ببيعه وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (٦)

(مادة ٨٨١)

إذا مات المرتتهن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن إلى استيفاء الدين (٧)

(مادة ٨٨٢)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين فإن اختلفا يرضعه الحاكم عند عدل وإن شاء وضعه عند المرتتهن إذا كان مثل العدل في العدالة وإن كرهه الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمهما من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غرة ٣١٢ وسله في الدرر وشرى ليه من أوسط كتاب الرهن غرة ٢٥٠ - (٢) يستفاد حكمهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣١ من الدرر المختار - (٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر من أوسط باب التصرف في الرهن الخ غرة ٣٣٣ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرر من أواخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٤ - (٦) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٧٦ - (٨) يستفاد حكمهما من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدى عدل غرة ٤٤٢

(مادة ٨٨٣)

انما مات المرتهن مجهلا للرهن ولم يوجد في تركته فقيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقبض الورثة من الراهن مقدار دين موزئهم^(١)

الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن —)

(مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحققة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز المرتهن أو قضى الزا هن دينه فحينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة^(٢) وكذلك اذا أقر الراهن بالرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه^(٣)

(مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلاً في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعدياً ويضمن بتعديبه قيمة الرهن بالغة ما بلغت^(٤)

(مادة ٨٨٦)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يحجز المرتهن البيع فلا تصح بعد هلاك الاجازة والمرتهن ان الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن^(٥)

وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أو آخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ — (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرود المختار غرة ٣٣٩ و ٣٣٠ — (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٧ — (٤) يستفاد حكم هذه المادة من أو وسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠ و ٢٧٩ — (٥) يستفاد حكمهما مع فقرتهما من أو وسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠

(مادة ٨٨٧)

إذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا إذن الراهن فهل في يد المرتهن الثاني قبل الإعادة إلى المرتهن الأول فالرهن الأول الخياران شاء ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالغة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وإن شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الأول بما ضمنه ويدينه ولورهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

(مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتهن أن يعبر الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجازاً أي بلا سقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلاً بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شيء لئلا يملك الرهن في يدها منه نظروا وجهه من حكم الرهن وإن كان العقد باقياً أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أي الزامه بتسليمه فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وأعادتها إلى يد المرتهن فالمرتحن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون المرتحن فيه (٢)

(مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا إذن الراهن الحاضر أو بلا إذن القاضي أو الراهن غائباً فإنه يضمن قيمتها (٣)

(مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمناً إلا إذا قيد الراهن بالمصرف فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكم فهرتهم أن أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٣٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتهم من الدرر من أوائل باب التصرف في الرهن غمرة ٣٣٨ و ٣٣٩

(٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن غمرة ٣٧٣

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣١٥

(مادة ٨٩١)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولاً كان أو عقاراً بدون إذن الراهن وله أن يؤثره بأنفه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وإن بطل الرهن ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين وإن هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أي لاشمان على المرتهن فلا يسقط شيء من الدين ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أثر عليه

ولو اختلف الراهن والمُرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمُرتهن والبينة للراهن (١)

(مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيائه تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لنفقته كعمارة لوعقاراً أو سقي الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به إصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فإذا اختلفا كان أداءه بأمر القاضي ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه وإن أداءه بأمر القاضي فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشيء مما أداه (٢)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ٨٩٣)

يجب على المرتهن أن يعتني بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما من هوق عياله السالكين معه وما جرى مجراه من يأتقه على حفظ ماله (٣)

(مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتهن به لا كبعده قبضه بالآقل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر المختار من أوائل فصل في مسائل متفرقة من الرهن غرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و باقي فقراتها منهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٠ — (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٣ و ٣١٤ — (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩ — (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩

(مادة ٨٩٥)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بآفة سماوية (١)

(مادة ٨٩٦)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانه للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن تعديه أو نقصه في حفظه أو حفظه عند غير من يأتمنه على حفظ ماله

(مادة ٨٩٧)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن

وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

(مادة ٨٩٨)

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعوده بان كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل اقراضه كان مضموماً عليه بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساوياً لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبراً فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيمته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن (٢)

(مادة ٨٩٩)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إحالته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فإنه يملك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الرهن وتبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن بما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٣)

(مادة ٩٠٠)

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمه قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر أوسط كتاب الرهن غرة ٣١٠ وكذا ما جدها من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر أوسط باب ما يجوز إزواجه غرة ٣١٨ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرر من أو آخر فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٨ — (٤) يستفاد حكمهما مع فقرتهما من الهندية من أوائل

الباب الثالث في هلاك المرهون غرة ٤٤٥ ومن الدراياض أن أو آخر باب الرهن يوضع على يده لغيره غرة ٣٢٦

وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعاً بطل الرهن فيما بقي وإن كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويحبس بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو أعدل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله (٢)

(مادة ٩٠٣)

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فأنه لا يهلك بمجاناً (٣)

(مادة ٩٠٤)

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه إن لم يدفعه ويقتل الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وإن كان الرهن دارسكاه وليس له غيرها

(مادة ٩٠٧)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه يرفع المرتهن الأمر إلى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٦)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأ وخرن فصل في مسائل سقى الرهن غرة ٣٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرمن أوائل فصل في مسائل سقى الرهن غرة ٣٣٦ — (٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٦ — (٥) يستفاد حكم هذه المادة والمادة بعده من رد المختار وأخراب ما يجوز ارتهاه الخ غرة ٣٣٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٦٦ — (٦) يستفاد حكم هذه المادة من أوخراب ما يجوز ارتهاه الخ من الدرور المختار غرة ٣٣٣

(مادة ٩٠٨)

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المُرْتَمِنُ بأذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهناً مكانه وإن باعه المُرْتَمِنُ بدون إذن الحاكم مع إمكان الاستئذان قبل تلفه كان ضامناً لقيمته بالغلة ما بلغت (١)

(مادة ٩٠٩)

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فإن امتنع الوكيل وكان الراهن غائباً يجبر الوكيل على البيع وإن كان الراهن حاضراً لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فإن امتنع يبيعه الحاكم وبوفى الدين من ثمنه (٢) والوارث بعدموت الراهن كالراهن فيما ذكر

كتاب الصلح

(مادة ٩١٠)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما (٣)

(مادة ٩١١)

يصح الصلح عن الحقوق المقررة المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يبدفها اقراراً ولا انكاراً (٤)

(مادة ٩١٢)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقاً للصلح ثابتاً في المحل يجوز أخذ البديل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالتفعة وحقوق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوماً أن كان مما يحتاج الى التسليم (٥)

(مادة ٩١٣)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكاً للصلح وأن يكون معلوماً أن كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضاً وقت الصلح أن كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٢ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط باب الرهن بوضع على يمدل غرة ٣٢٥ - (٣) تستفاد من الدرر المختار أول كتاب الصلح غرة ٧٣٤ ومن الهندية أول الباب الأول في تفسيره الخ غرة ٢١٣ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار غرة ٧٣٥ - (٥) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من أوائل كتاب الصلح غرة ٧٣٥ أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٢٠٢ و ٢٠٣ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح منها غرة ٢٢١ وأوسطها وهو كون البديل ملكاً من أوسط الباب الأول في تفسيره الخ غرة ٢١٤ من الهندية

الفصل الاول

(في الصلح عن الاعيان)

(مادة ٩١٤)

إذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو أقر المدعى عليه بها المدعى وصالحه عنها بتقوّم معلومة أو بقرار معلوم أو عرض معلوم صح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للمصالح وحق الشفعة لخيار العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فإن كان كل منهما عقاراً وجبت الشفعة فيهما ويشد وجهالة البدل المصالح عليه لاجتماع المصالح عنه لانه يسقط (١)

(مادة ٩١٥)

إذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو أقر المدعى عليه بها وصالحه عنها بمنفعة كسكنى داراً أو زراعة أرض مدة معلومة صح الصلح ويعتبر إجازة فيبطل الصلح بموت أحدهما أو عقده لنفسه أو بهلاك المحل في المدة

(مادة ٩١٦)

إذا ادعى شخص على آخر عيناً في يد مدعى معلومة كانت أو مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصطالحا على أن يكون مافى بذلك منهما في مقابلة مافى بذلك الآخر صح الصلح وكان في معنى المقايضة فجبرى عليه أحكامها ولا توقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما إلى التسليم في هذه الصورة (٢)

(مادة ٩١٧)

إذا وقع الصلح عن أقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالبيّنة يسترد من بدل الصلح الذي قبضه المدعى مقداراً مأخوذاً بالاستحقاق من المدعى عليه إن كلاً فكللاً وإن بعضاً فبعضاً (٣)

(مادة ٩١٨)

إذا وقع الصلح عن أقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق إذا استحق

(١) يستعاد حكمها والى مدعى من الضرور المختار من أوائل كتاب الصلح عر ٧٣٥ و ٧٣٦

(٢) يستعاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الضرور ويكمل رد المختار عر ٢٠٣

(٣) يستعاد حكم هذه المادة والى مدعى من أوائل كتاب الصلح من الضرور ويكمل رد المختار عر ٢٠٨ و ٢٠٩

بعضه وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس رجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يطل الصلح

(مادة ٩١٩)

اذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابلته من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً على حسب القدر المستحق اذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس رجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يطل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٢٠)

اذا ادعى حقاً في دار لم يبينه فصول عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئاً من العوض وان استحق كل الدار يسترد العوض كله (٢)

(مادة ٩٢١)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبدأ قراراً ولا انكاراً ثم اصطلحاً على شيء معين داراً أو عقاراً أو عرضاً أو نقداً يعتبر ذلك الصلح فداء من اليمين وقطعاً للنزاع في حق المدعى عليه ويعا في حق المدعى فتجبر عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٢٢)

نفا كان للصبي المميز دين وكان مأذوناً له بالتجارة وليس له بينة على الدين جازله أن يصالح غيره على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وان كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٢٣)

اذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المدينون مقرراً بالدين أو مقضياً عليه به فلا يجوز لوصيه أو أولويه أن يصالح على بعض الدين الا اذا كان الدين واجباً بعقده فانه يجوز صلحه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وكملته رد المختار غرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمه من الدرر المختار من أوائل باب الاستحقاق غرة ١٩٩ ومن أوسط الباب العشرون من

المنهية من كتاب الصلح غرة ٣٦٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٧٣٦

(٤) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وكملته رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٢

على نفسه ويضمن قدرا الدين للصبي وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدرا الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وان بغبن فاحش لا يجوز فان خشى الوصى أو الولي ان لا يثبت كل الدين بان لم تكن له بينة والمدينون منكرين وقدم على المين جاز للولي أو الوصى أن يصالح على بهضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدهى بينة تثبت به ادعواه فلو وصى أو الولي أن يصالح على شئ ويدفع الباقي وان لم تكن للدهى بينة فلا يجوز للولي أو الوصى أن يصالح على شئ ثما (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مديونه على تأجيل الدين الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يعلك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا اذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا واكل المدينون وكيل بالصلح وكان مقرا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذا الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذا الصلح على الموكل أيضا وبطالب الوكيل يبدل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المدينون منكرين أو فوكل وكيل بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذا الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذا الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مديونه على بهض الدين ويكون أخذًا لبهض حقه وإبراء عن باقيه (٦)

- (١) يستفاد حكم فقرتيهما من أو سط ص ل الأب والوصى من الانقروية غرة ٢٤٤ و ٢٤٥ من الاقوله وان صالح عن الدين الى آخر الفقرة الأولى فانه يستفاد من جامع القصولين من أو سط الفصل السابع والعشرين غرة ٢٤
- (٢) يستفاد حكمهما من أو سط ص ل الأب والوصى من الانقروية غرة ٢٤٥
- (٣) يستفاد حكمهما من أو سط ص ل الأب والوصى من الانقروية غرة ٢٤٦
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أو ل الوكالة بالخصومة غرة ٣٣٥
- (٥) يستفاد حكم فقرتيهما من أو سط العاشر في بهض مدينين الوكيل الخ من كتاب الوكالة غرة ٣٨ من الانقروية
- (٦) يستفاد حكمهما من أو ل فصل في دعوى الدين من الدرود المختار غرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

الفصل الثاني

(في أحكام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعى وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها ثانياً ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

(مادة ٩٣٠)

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يبطل بموته فيما بقى (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيها وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبديل الصلح للمدعى عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدعى عليه منكر المادعي عليه به وصالح المدعى على بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاصمه في الدعوى المصالح عنها ولأن يحلفه اليين ولأن يفسخ الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلاً أو بعضاً قبل تسليمه للمدعى فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الافتراق عن المجلس فلا يتقضى الصلح ويلزم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلاً أو بعضاً سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وإن كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضاء كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلاً أو بعضاً وإن كان الصلح عن انكار يرجع المدعى إلى الخصامة (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غمرة ٢٠٦

(٢) يستفاد حكمه من غرهمان أوّل الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية غمرة ٢٦٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غمرة ٢٣٠

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدر ونكمله رد المختار غمرة ٢٠٦

(٥) يستفاد حكمه من غرهمان الدر ونكمله رد المختار من أوائل كتاب الصلح غمرة ٢١٢

الفصل الثالث - في الابرأء

(مادة ٩٣٤)

إذا اتصل بالصلح ابرأء مخصوص بالمصالح عنه بان قال برئت عنه أو أنا برىء فلا تى الدعوى فى خصوص ذلك وتسمع فى غيره (١)

(مادة ٩٣٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه يصح الابرأء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابرأء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى فى أى حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

(مادة ٩٣٨)

حكم البرأءة المنفردة عن الصلح بحكم البرأءة المتصلة به فى النصوص والعموم

(مادة ٩٣٩)

لا يتوقف الابرأء على قبول المدينون لكن إذا ردّه قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٤٠)

لا يصح ابرأء المريض فى مرض موته وارثه من الدين الذى له عليه أو من بعده سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٤١)

إذا أبرأ المريض فى مرض موته غير وارثه من الدين الذى له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يبرأ من ذلك الابرأء وللغرماء مطالبة المدينين بما عليه من الدين * (انتهى)

(١) يستفاد حكمه من أوائل المادة التى بعده هـ من أواسط كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمه هـ من أواسط كتاب الاقرار من تنقيح المحامدة بالعروا الى القبية ضمن جواب غرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمه هـ من الاقرارية من أواسط الفصل الثامن فى دعوى الابرأء والصلح الخ غرة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمه هـ من الفصل ٣٤ من أواسط من هبة الدين وما يتصل به من جامع الفصولين غرة ٢١٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة التى بعده هـ من أوائل اقرار المريض من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ١٥٤ و ١٥٥

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابلاً على نسخة مؤلفه بالدقة مع ما تحلت به من الهوامش في المطبعة الكبرى الأميرية على نفقة نظارة المعارف العمومية في ظل الساحة الغنيمة الخديوية التوفيقية أدام الله أيامه مدى الأعوام والأيام وحفظ أنجاله الكرام ورجال حكومته العظام وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التهنية

ملاح بدر التمام وفاح مسك الختام

(فهرست)

کتاب مرشد المحبران

الى

معرفة أحوال الانسان

(الكتاب الاول - في الاموال)

- ٣ (الباب الاول) في أنواع الاموال
 ٤ (الباب الثاني) في الملكية
 ٥ (الباب الثالث) في ملك المنفعة وحقوق الانتفاع
 ٦ (الباب الرابع) في حق السكنى
 ٧ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
 ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
 ٩ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
 ٩ الفصل الاول - في الشرب
 ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والجري والمسيل
 ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوية

(الكتاب الثاني - في أسباب الملك)

- ١٣ الفصل الاول - في العقود
 ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
 ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
 ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

(كتاب الشفعة)

- ١٦ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
 ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبت فيه الشفعة وما لا يثبت
 ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
 ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
 ٢٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
 ٢٤ (باب) في القلق بوضع اليد على الاموال المباحة
 ٢٤ (باب) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
 ٢٦ (باب) في نزاع الملك

(في العقود والمدانيات والامانات والضمانات)

(كآب العقود على العموم)

- ٢٧ (الباب الاول) في ماهية العقد وشرائطه
- ٢٨ الفصل الاول - في أهلية العقادين
- ٣١ الفصل الثاني - في رضا العقادين وما يعدم الرضا
- ٣٣ الفصل الثالث - في العيب الفاحش والغلط الواقع في العقود
- ٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته
- ٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود
- ٣٦ (الباب الثاني) في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح
- ٣٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق
- ٣٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به
- ٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه
- ٣٩ (الباب الثالث) في أنواع الخيارات
- ٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط
- ٤٠ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب
- (كآب البيع)
- ٤١ الفصل الاول - في عقد البيع
- ٤٣ الفصل الثاني - في الماقدن
- ٤٥ (باب) في شروط المبيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية المبيع
- ٤٥ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه
- ٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
- ٤٩ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع
- ٥١ الفصل الرابع - في الثمن

- ٥٣ (باب) في حكم البيع
 ٥٥ (باب) في تسليم المبيع
 ٥٥ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته
 ٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع
 ٦٠ فصل في مصاريق التسليم ولوازم اتمامه
 ٦٠ فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل
 ٦٢ فصل في أداء الثمن
 ٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
 ٦٥ فصل في حكم البناء والغراس
 ٦٧ فصل في رد المبيع بالعيب القديم
 ٧٠ فصل في الغبن والتعير
 ٧١ (باب السلم)
 ٧٣ فصل في بيع الوفاء
 ٧٤٠ فصل في الاستصناع

(كتاب الاجارة)

- ٧٥ (الباب الاول) في عقد الاجارة
 ٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها
 ٧٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها
 ٧٧ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والحمل
 ٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب
 ٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل
 ٨٠ (الباب الثالث) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل
 ٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص
 ٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك
 ٨٥ (الباب الرابع) في اجارة الدور والخواص
 ٩١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضى

٩٣	(الباب السادس) في اجارة الوقف
٩٦	فصل في الحكر والكدك والخلو
	(كتاب المزارعة والمساقاة)
٩٨	الفصل الاول - في المزارعة
١٠١	الفصل الثاني - في المساقاة
١٠٣	(كتاب الشركة)
١٠٤	(الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
١٠٧	(الباب الثاني) في عمارة المالك المشترك
١٠٩	(كتاب العارية)
١١٢	(كتاب القرض)
١١٤	(كتاب الوديعة)
١١٩	(كتاب الكفالة)
١١٩	(الباب الاول)
١١٩	الفصل الاول
١٢١	الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
١٢١	الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
١٢٤	الفصل الرابع - في البراء من كفالة المال
١٢٥	(كتاب الحوالة)
١٢٥	الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
١٢٦	الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحوالة بها
١٢٦	الفصل الثالث - في احكام الحوالة
١٢٨	الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجب
١٢٩	الفصل الخامس - في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
١٣٠	الفصل السادس - في براءة الممتهل عليه

صحيفة	
(كتاب الوكالة)	١٣١
(الباب الاول) في ماهية الوكالة وشروط صحتها	١٣١
الفصل الاول	١٣١
الفصل الثاني - في أحكام الوكالة	١٣٣
الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء	١٣٤
الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع	١٣٦
الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة	١٣٩
الفصل السادس - في عزل الوكيل	١٤١
(كتاب الرهن)	١٤٢
الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز	١٤٣
الفصل الثاني - في أحكام الرهن	١٤٤
الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن	١٤٦
الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عندهلاك الرهن	١٤٨
الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن	١٥٠
(كتاب الصلح)	١٥١
الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان	١٥٢
الفصل الثاني - في أحكام الصلح	١٥٥
الفصل الثالث - في الإبراء	١٥٦

كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان

في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لمؤلفه المغفور له (محمد قري باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٢٩٠ هـ / ١٩٧٤
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية ،
ذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية
وحضرة الشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دارالعلوم والحقوق
كما يعلم من صور المكاتبات التي جرت بشأن ذلك المندرجة في أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ م

صور

المكتبات التي جرت بين نظارة المعارف العمومية
وحضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان
في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قدرى باشا

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية)

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان ورثه المرحوم محمد قديرى باشا قدموا لهذا الطرف من مؤلفات المرحوم كتابا فى المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وهو مجلد أحكام على مذهب أبى حنيفة مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جازت دريسه بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دولتوا فقدم رئيس مجلس النظار فى شأن شراء هذه المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم عليها ولهذا كلف حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة بالمدارس بأن يتوجه لطف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل انه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقراءتها مع حضرته والتكرم بالافادة بما يترأى لفضيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم عنها للاتفاق بها فى التدريس افندم ٢٤ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ناظر المعارف
على مبارك (ختم)

غير رسمى

(صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية لنظارة المعارف)

(فى ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ غرة ٢٣٢ سايره)

بناء على ما ورد بمكاتبة سعادتكم عينه لهذا الطرف بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير رسمى المتضمنة ان ورثه المرحوم محمد قديرى باشا قدموا للنظارة المعارف من مؤلفات المرحوم كتابا فى المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان على مذهب أبى حنيفة النعمان مرتبا كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه فى كتاب الوقف وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة بما يترأى فيها الاجراء اللازم الى آخر ما توضح بالافادة عينه قد صار الاطلاع على مرشد الحيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل فى مذهب الامام الاعظم بمساعدة من سبق تعيينه لذلك حتى صار بالحالة التى هو عليها الآن موافقا للتصووص عليه فى المذهب ومفيدة فى خصوص أحكام المواد الشرعية المبصرة به وكتب على معظم مواضع التأشير الدالة على صحة ما فى تلك المواد المؤشر عليها وبلغ عدد المواضع المشيرة عليها سبعاً واحداً وأربعين مادة حسب المكتوب فيها ونعم هذه النسخة مائتان وخمسة وستون نسخة

وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتكم عن تعيين من يلزم لتبييض هذه النسخة بخط منتظم
فالنسخة المحكي عنها مرسلته مع رافعه لتبييضها بما في ذلك القهرست التي وضعت الكتاب من
هذا الطرف والتأشير المحكي عنها ويمقتضى ذلك يجري صرف مرتب ما بقي من المسدة الى
تاريخ هذه الافادة للساعة الذي تعين للمساعدة للاطلاع على الكتاب المحكي عنه ويصير قطعها
فيما بعد هذا التاريخ وان لزم اعادة الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبويضه لمقابلته والتأشير
عليه بالاعتماد يفاد من سعادتكم لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذي يصير تعيينه وقتها
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فلكونهم امدشنة ولا تيسر الاطلاع عليها بالحالة
التي هي عليها الآن فهي مرسلته لسعادتكم لاجراء ما يقتضى عنها وبمشيئة الله تعالى عند
طبع الكتاب المذكور يرسل لهذا الطرف منه مقدار عشر نسخ لحفظها والاتقاع بمافاندم ما
في ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١٩ مارث سنة ١٨٩٠) النقيب محمد العباسي المهدي
أخفى الخفى
ختم عفى عنه

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية)
(بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ غمرة ٣٦٣)

توضح في الافادة السابق ورودها من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٢
انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا
وجرى تغيير واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم
حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومنبدا في خصوص
أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث
انه كاف من يدعى الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها وارجعه كل ما يقصده منها أول بأول بطرف
حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فنسخة التبييض ونسخة الاصل مرسلتان مع هذا
عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه
من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا واعادة النسختين لاجراء المستانم عنهما ما
في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٩٠)
فاطر المعارف
ختم على مبارك

(صورة الشرح الوارد من حضرة للنظارة في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتك بميمته المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ نمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كلف باستساخ ~~كتاب~~ مرشد الحيران تأليف المرحوم قدرى باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢ وكلف أيضاً بمراجعة ما جرى استساخه أول بأول لدى هذا الطرف وانه حضر وأوضح أنه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسختي الاصل والتبييض عن يده ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة واعادة النسختين لاجراء ما يلزم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتك بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير رسمية مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء ما يلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتك مصدقة عليها في الافادة المحكي عنها أولاً وكذا صار مقابله النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأشر على كل كراس منها ما بذلك فهذا كافى الآن نسخة التبييض المذكورة وان قوبلت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضاً لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثيره فاللازم عند اعادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابله على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كما ذكر والنسختان المحكي عنهما باقيتان بطرف الكاتب المذكور لتسليمهما بذلك الطرف أفندم ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفقيه محمد العباسي المهددي

الحقنى الحنفى

عفى عنه (ختم)

(صورة افاده محرره من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الدبار بالمصريه)

(بتاريخ ٢ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ نمرة ٥٨٣)

انه بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ١٤٤) بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة به حسب ما يناسب العلم المؤلف

فيه الكتاب وبناء على أن النظارة تريد معرفة ما إذا كان يوافق طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في الشريعة الإسلامية تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للاقتناع به قدرأ باموافقة اتحاد سيادتكم مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الإسلامية في مدرستى دار العلوم والحقوق للتطرق في ذلك واعطاء القرار بما يترأى وقد تحرر في تاريخه لحضرة الموصى اليه بأن يتوجه لطرف فضيلتكم لهذا الغرض واقتضى تحريره لحضرتكم وارسل النسخة التى بيضت من نسخة الاصل التى حصل الاقرار عليها من حضرتكم مع هذا بأمل انه بحضور حضرة الشيخ حسونه لذلك الطرف والمداولة فى هذا الامر يعطى القرار اللازم ويردلهنا بإفادة اللازمة لاجراء المقتضى فحواه فندم ٢٤ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ (١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠)
ناظر المعارف

(ختم) على مبارك

(صورة الشرح الوارد من حضرته للنظارة فى ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦)

بناء على ما ورد من سعادتكم عينه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار اللازم فى تاريخه من هذا الطرف ومن حضرة الاستاذ الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الإسلامية بمدرستى دار العلوم والحقوق بشأن موافقة طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان تأليف المرحوم قدرى باشا متى أريد طبعه على طرف الحكومة لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار احرأه فيه موافقا للنصوص عليه فى مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان مفيدا فى خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به واقتضى تحريره لسعادتكم بالاحاطة والقرار والنسخة عائدان مع هذا فندم ٢٤ ١٥ محرم سنة ٣٠٨
الفقيه محمد العباسى المهدي
الحفى الحنفى
عنى عنه (ختم)

(صورة القرار الصادر من حضرته المذكورين)

قرار

بناء على ما ورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع فى تاريخه أدناه وحصلت المداولة فى خصوص موافقة طبع كتاب مرشد الحيران إلى معرفة

أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للاقتناع به وسبق تغيير ما لزم
تغييره واصلاحه فيه وتقدم ارساله للنظارة المعارف أخيراً من مسند الاتا المصرية بعد
التبليغ والمقابلة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨

قد تقرّر بالاتحاد

انه متى ارى طبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما أنه صار بعد الاصلاحات
وما صار اجراء فيه موافقاً للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظام أبي حنيفة النعمان منفيداً
في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطوبة كما سبقت له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها
من مسند الافتاء الموحى اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٢ افسد م

الفقير محمد العباسي المهدي
الحفني الحنفي
عني عنه

تحريراً في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨
الفقير حسونه النواوي
الحفني

(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠))

ق ر ر

من نظارة المعارف

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة

وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠)
غرة ١٤٤ بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لتظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب
العلم المؤلف فيه الكتاب

وبناء على ما تحرر من النظارة لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
غرة ٥٨٣ بالاتحاد حضرته مع حضرة الشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية
بمدرستي دارالعلوم والحقوق ونظر الكتاب تأليف المرحوم قدرى باشا المسمى (مرشد الحيران
الى معرفة أحوال الانسان في الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منهما بما يترآى

وبناء على القرار الذي أعطى من حضرتهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقتين
طيه الوارد بإفادة حضرة المفتي الرقبة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب
مفيد ووافق طبعه على طرف الحكومة

قصرنا ماهوات

أولا يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التي تحتاج اليها النظارة منه وتحتسب التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات

ثانيا على قلم عربي تنفيذ هذا القرار

تحرير في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ غمرة ١٦٤) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

هذا وتطرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدير باشا بمبلغ خمسين جنيها مصر يا وحفظ هذا الاصل بالكتبخانة الخديوية ضمن الرصيد المقرر للطبعة الاهلية بطبعه وصورة ما تحرر لها كما سيأتي

(صورة ما تحرر لخضرة مدير المطبعة الاهلية)

قد اشترت النظارة من ورثة مرحوم قدير باشا الاصل لكتاب في المعاملات من مؤلفات المرحوم سماه مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غمرة ١٦٤ بناء على مقررته اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية والشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دار العلوم والحقوق من موافقة طبع هذا الكتاب على نفقة الحكومة من رسل الحضرة تكتم نسخة ييضم من أصل هذا الكتاب تشتمل على ستة عشر كتراسا ونصف كتراس ليتنبه بطبع ألف وخمسمائة نسخة منه وارسلها للنظارة مجلدة تجليدا افرنيكا وحيث ان حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية أوضح في افادته الواردة للنظارة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٨ ان نسخة التبييض آتفة الذ كرتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه وانه عند ارادة طبع هذا الكتاب لا يكتفي بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك من ارجعة الاصل المصدق عليه من حضرته وحيث ان نسخة الاصل حفظت بالكتبخانة الخديوية ضمن رصيد الكتب فيلاحظ ما أشار به حضرة الاستاذ الموصي اليه وبالانتهاء فإدعى قيمة التكاليف لاحتمالهم من المقرر بالميزانية للطبوعات والقصد السرعة في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب للتدريس من أول السنة المكسبية التي تبدئ في شهر اكتوبر المقبل

تحرير في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

حاشية - مع الذي يطبع من هذا الكتاب هو اننا نسخته في تاريخه (ختم) على مبارك

